"التطور الزمني لمفهوم المواطنة"

د. حمدي السيد السيد مهران
دكتوراه في فلسفة السياسة
قسم الفلسفة - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

تمهيد:

إن الناظر إلى تاريخ الفكر الفلسفى السياسى يدرك مدى التطور الذى لحق بمفهوم المواطنة زمنيا؛ فالمفهوم الذى بدأ خلال الحقبة اليونانية قبل الميلاد ليس هو نفسه الذى كان موجوداً فى فترة العصور الوسطى، وكذلك يختلف عن ذلك الذى عرفته أوروبا بعد الثورة الفرنسية، والذى بدوره يختلف عن المفهوم المعاصر للمواطنة العالمية.

إن التفاعل بين هذا المفهوم السياسي الهام والتغيرات الزمنية المستمرة لا يمكن إنكاره، فالمواطنة فى كل حقبة تاريخية إنما كانت تعّبر عن التركيبة الثقافية والأخلاقية لتلك الحقبة، ومن ثم كانت المواطنة هى المؤشر على مدى تحقق المثل الأخلاقية والسياسية فى زمانها، فالمواطن عند اليونان هو "اليونانى الحُر"، بينما المواطن فى فترة العصور الوسطى (الإسلامية – المسيحية) هو المنتمى للدين السائد، بينما المواطن فى زمن الدولة القومية هو أحد أبناء الأمة المكونة للدولة ... الخ. فالمواطنة قديماً لم تكن تشير طوال الوقت إلى مبادئ وقيم أخلاقية وسياسية عامة، وإنما كانت تعبر عن وضعية خاصة يحوزها البعض ويُحرم منها آخرون؛ أى أنَّ المواطنة في الأزمنة القديمة كانت حالة من عدم المساواة، يقابلها رغبة وكفاح من أجل المساواة من جانب أولئك الذين حُرموا منها، ومن هنا فإن "تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعى الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة"(١).

سنحاول فى هذه الورقة البحثية أن نتناول التطور الذي لحق بمفهوم المواطنة زمنيا، من خلال الإجابة عن التساؤل المُركب التالى:

- ما المراحل الزمنية التى مر بها مفهوم المواطنة ؟ وما السمات التى تميزت بها كل مرحلة من تلك المراحل؟ وما الإيجابيات والسلبيات التى ظهرت فى كل واحدة منها؟

يمكننا أن نقول إن مفهوم المواطنة قد مر بست مراحل زمنية واضحة منذ نشأته وحتى يومنا الحالى:

- الأولى: المرحلة اليونانية القديمة والرومانية حيث مواطنة دولة المدينة.
- الثانية: مرحلة الديانات (الإسلامية – المسيحية) حيث المواطنة المبنية على الإيمان
- الثالثة: مرحلة العصور الوسطى، أو مواطنة المدن المستقلة.
- الرابعة: مرحلة الدولة القومية، حيث المواطنة التعاقدية.

---

(١) على خليفة الكوارى، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص :١٦.

- الخامسة: مرحلة دولة "الرفاهية" فى القرن العشرين، أو مواطنة الحقوق.
- السادسة: مرحلة المواطنة العالمية.

وبالطبع لا يمكننا القول إن الفاصل بين كل مرحلة وأخرى هو فاصل حاسم، وإنما ما يحدث فعلاً هو عملية تحول تدريجى بطئ ينقلنا من مرحلة إلى أخرى، فيمكننا أن نرى فى حقبة واحدة من يدافعون عن رؤيتين متناقضتين(★) من هنا يمكننا أن نقول إنه ليس كل ما يُكتب فى فترة تاريخية ينتمى فى الواقع إلى تلك الفترة، لهذا سنركز فى تتبعنا لمفهوم المواطنة على الأفكار والكتابات التى كان لها أثرها فى دفع مفهوم المواطنة نحو صورته الجديدة فى مرحلته الزمنية التالية بغض النظر عما كتب تحت تأثير فترات زمنية سابقة، ولا يعبر إلا عن حنين نحو أوضاع قديمة لن يكون لها مكان فى المراحل التالية من تاريخ المواطنة. كذلك لن يكون تتبعناً هذا بغرض الشرح المفصل لمذهب أى من فلاسفة الحقب التى سنتناولها، وإنما سيكون تركيزنا هنا على ما يتعلق بموضوعنا وهو تطور مفهوم المواطنة زمنيا، وعلى الإضافة التى أضافها الفيلسوف لمفهوم المواطنة خلال تلك الحقبة.

أولاً - مواطنة دولة المدينة(★★):

مما لا شك فيه أن الإغريق هم الآباء الروحيين للفكر الديمقراطى، وقد كان إسهامهم فى مجال الفكر السياسى هو التراث الذى استفادت منه أوروبا فى عصور نهضتها بعد ذلك. ولعل مفهوم المواطنة كأحد المفاهيم السياسية الديمقراطية قد ظهر إلى الوجود لأول مرة بين أحضان تلك الديمقراطية اليونانية القديمة؛ فقد قدمت أثينا على وجه الخصوص مثالاً ديمقراطياً يُحتذى فى تلك الفترة. لذلك يعتقد العديد من مؤرخى الفكر السياسى الغربى" أنَّ مفهوم المواطنة قد جاء إلينا من الديمقراطيات اليونانية، وبدرجة أقل من الجمهورية الرومانية(١).

وقد كان مفهوم المواطنة الذى نشأ فى بلاد اليونان القديمة نتاجاً لنظام الطبقات الذى كان منتشراً داخل الدولة – المدينة؛ فحتى لو أُعتبر كل أبناء المدينة من مواطنيها – وهو ما لم يكن يحدث فى الواقع – فإن التفاوت الطبقى كان يسمح للبعض بحقوق ولا يسمح بها لآخرين. ففى مدينة إسبرطة كانت البنية السكانية تتكون من ثلاث طبقات:

(★) مثال ذلك رد "جون لوك" فى كتابه "مقالان فى الحكومة المدنية" على سير "روبرت فيلمر" المناصر لحق الملوك الإلهى فى الحكم فى كتابه "الأبوة"، أو رد "توماس بين" فى كتابه "حقوق الإنسان "المناصر للثورة الفرنسية على "إدموند بيرك" الذى ناهض الثورة وأفكارها فى كتابه "تأملات فى الثورة الفرنسية".

(★★) **City- State Citizenship.**

(1) **The Routledge Dictionary of Politics, Art: Citizenship, edit. by: D. Robertson. 3rd (ed), Routledge, London & New York, 2004, P: 65**

- الهيلوتيون **Helots:** وكانوا هم الأكثر عدداً إلا أنهم محرومون من العديد من الحقوق، وكانوا يمثلون الطبقة الاجتماعية الأدنى.
- البريويكويون**Perioikois:** وكانوا يمثلون الطبقة الاجتماعية الوسطى، حيث كانوا أحسن حالاً من الهيلوتيين، ولكنهم كانوا محرومين من ممارسةالسياسة.
- الإسبرطيون **Spartiates:** وهم الطبقة الأعلى الحائزة على كافة حقوق المواطنة[١].

فالمواطنة وفقاً لهذا النظام الطبقى لم تكن حقوقاً موحدة للجميع ولا واجبات ملزمة للجميع، وإنما منظومة لتقسيم الامتيازات والمسؤوليات بين أبناء الدولة بحسب مراكزهم الاجتماعية وما يشغلونه من وظائف.

فإذا ما انتقلنا إلى أثينا سنجد أنَّ الديمقراطية الأثينية هى التى دفعت بمفهوم المواطنة إلى الصدارة؛ فقد كانت النقلة الأولى باتجاه الفكر الديمقراطى من جانب أحد الحكماء السبعة المعروفين فى أثينا وهو "سولون"، حيث حاول أن يوسع من قاعدة الحكم حتى لا تقتصر على القلة النبيلة فقط، فنادى بإقامة نظام للحكم يعرف "بالإكليزيا"[★] "وهو عبارة عن هيئة شعبية عامة تتكون من جميع الأحرار أو جميع المواطنين، كما رأى ضرورة إقامة مجلس يتكون من أربعمائة عضوًا"[٢] وأسند إلى تلك الهيئة وهذا المجلس مهاماً قضائية وسياسية مما ساعد على جعل المواطنين شركاء فى حكم المدينة وليس مجرد رعايا لقلة من الحكام.غير أنَّ "سولون" لم يكن بالجراءة الكافية كى يصنع نظاماً ديمقراطياً خالصاً، فقد طالب أيضاً بربط الحكم بالثروة، بحيث يحصل على المناصب أصحاب الثراء الأكبر فى المدينة.

حين أصبح النظام الحاكم فى أثينا ديمقراطياً، بدأت فكرة الديمقراطية نفسها تنتشر أكثر فأكثر بين أبناء أثينا الأحرار،ولعل المعّبر الأول عن تلك المرحلة من تاريخ المواطنة هو السياسى الشهير "بيركليس" والذى كان مؤمناً بأن المواطنة هى مسؤولية يتحملها المواطن بوصفه عضواً فى مجتمع وعليه أن يخدم مدينته.فالمواطن الحق فى نظر "بيركليس" هو الذى يشارك فى المؤسسات الديمقراطية داخل مدينته كى يحقق بذلك مفهوم الحكم السليم بوصفه حاكماً ومحكوماً.وقدعاب، فى خطابه التأبينى لضحايا أثينا فى الحرب ضد اسبرطه،

---

(١) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص:٢٣ وما بعدها.

(★) الإكليزيا **Ekklesia:** هيئة شعبية تشمل جميع الذكور الأحرار فوق سن ١٨ سنة بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية، وهو ما يجعل عدد المؤهلين للإكليزيا فى القرن الخامس ق. م حوالى ٤٣٠٠٠ شخصًا، لهم الحق فى الترشيح أو انتخاب القضاة. إلا أن الأثرياء المستغنين عن العمل هم فقط من كانوا يشاركون بقوة لتفرغهم.

(٢) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص ٢٧.

على المواطن الذى يتقاعس عن المشاركة فى الشأن العام واصفاً إياه بالتفاهة وعدم النفع.

من هنا نفهم أنَّ المواطنة عند اليونان كانت تعنى المشاركة فى تحمل المسؤوليات من جانب، والمساواة بين الرجال الأحرار فى أثينا من جانب آخر، ولم تكن تشير بأى حال إلى مفهوم الحقوق الذى ارتبط بالمواطنة بعد ذلك.

غير أنَّ المواطنة اليونانية كما كانت ثمرة من ثمرات الديمقراطية اليونانية، فإنها قد أصيبت كذلك بآفات الديمقراطية اليونانية، فقد عمقت عدم المساواة بين أبناء أثينا حين استبعدت النساء والأطفال والعبيد ممن لهم حق الحصول على صفة المواطن، وبالتالى فلا يشملهم كل ما جاء عن المساواة أو المشاركة فى الحكم أو العدالة، وإنما يُقصد بذلك فقط رجال أثينا الأحرار. فالديمقراطية الأثينية حين تتكلم عن الشعب الأثينى بالمعنى السابق فهي بذلك تشير إلى قلة داخل مدينة أثينا، فبعد استبعاد الفئات المحرومة من صفة المواطنة (نساء – أطفال – عبيد) ندرك مدى قصور الديمقراطية الأثينية عن تحقيق المثال المطلوب للديمقراطية بوجه عام.

وكما كانت المواطنة من المسائل الهامة فى مجال السياسة الإغريقية، كذلك كانت من الموضوعات الهامة فى الفكر الفلسفى السياسى اليونانى. ولعل أكثر من اهتم بموضوع المواطنة كان هو "أرسطو" فقد أفرد الكتاب الثالث من مؤلفه الشهير "السياسة" للحديث عن فكرة المواطنة، ومن هو المواطن؟لم يحاول"أرسطو" أن يمس الثوابت المتعارف عليها عند اليونان، وهى أنَّ النساء والأجانب والأطفال والعبيد لا يُعدون بأى حال من بين المواطنين، واقتصر مجال نقاشه على الأحرار من الرجال فقط! وقال بأن المواطن هو من يصلح أن يكون حاكماً أو قاضياً، وليس كل رجل أثينى حر يصلح لذلك؛ وعليه فليس كل رجل أثينى حر هو مواطن. يقول أرسطو: "إن السمة المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هى التمتع بوظائف القاضى والحاكم."[1].

فالمواطن عند أرسطو إذن ليس مجرد رجل حُر يسكن المدينة، وإنما هو من يصلح لتولى أرفع المناصب كالحكم والقضاء؛ وأرسطو هنا يخالف ما كان متعارفاً عليه بين الإغريق فى زمنه من أنَّ المواطن هو الرجل الحر الساكن في المدينة. وتأكيداً على هذا الرأى يرفض أرسطو أن يكون الصناع وأصحاب الحرف من بين المواطنين، "فالدستور الكامل لا يقبل الصانع أبداً فى عداد المواطنين ... فضيلة المواطن كما حددناها يجب أن يعنى بها... فقط

---

(١) أرسطوطاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفى السيد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧، ص١٨٢

أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا"[١].أى أن الصناع والتجار والمزارعين وأصحاب المهن المختلفة لا يعدهم أرسطو مواطنين رغم كونهم أحراراً بحجة أن فضيلة المواطن لا تنطبق عليهم.

أى أنَّ أرسطو يكون لنا صورة المواطن النموذجى من وجهة نظره بشكل يجعلها لا تنطبق إلا على الأثرياء من أبناء الطبقات العليا والأسر العريقة فى أثينا ممن لا يعملون لكى يكسبوا رزقهم، بل من يشتغلون بالسياسة ليشغلوا أوقات فراغهم،"فالناس ليسوا جميعاً مواطنين. فهذا الوصف يضاف فقط إلى الرجل السياسى الذى هو سيد أو الذى يمكن أن يكون سيداً إما شخصياً وإما مع غيره، قادراً على الاشتغال بالمصالح العامة"[٢].

وقد برر أرسطو تصوره هذا عن صفات المواطن برؤيته للطبيعة البشرية؛ حيث يعتقد أن التفاوت بين من يصلح للحكم وبالتالى يمكن نعته بالمواطن، ومن لا يصلح إنما يرجع "إلى أنَّ بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للإمرة، ولو على درجات وفروق شديدة التخالف بالنسبة إلى هؤلاء وهؤلاء"[٣] ولعل تلك الفكرة نفسها عن الطبيعة البشرية قد استخدمها أرسطو لكى يبرر ويدافع عن نظام العبودية فى بلاده، فاعتبر أن بعض البشر يولدون عبيداً بالطبيعة، والبعض الآخر يولدون أحراراً، وهو الرأي الذي يستحق عليه أكثر من مجرد النقد.

يمكننا هنا أن نلاحظ كيف أنَّ رؤية أرسطو للمواطنة قد شددت أكثر وأكثر على مسألة المشاركة فى الحياة السياسية، بل وجعل المواطن الحق من يصلح لممارسة دور الحاكم أو القاضى، وربط بين المواطنة والسلطات العامة. كذلك يمكننا أن ندرك أن رؤية أرسطو قد قلصت مفهوم المواطنة ليشمل أقل عدد ممكن من سكان دولة المدينة؛ فبعد استبعاد النساء، والأجانب، والأطفال، والعبيد، بحكم العرف السائد، وكذلك استبعاد الصناع وأصحاب الحرف ومن أسماهم أرسطو "من عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا"، سنجد أنَّ المواطنة أصبحت للصفوة فقط، وبذلك يكون أرسطو قد صبغ مفهوم المواطنة بصبغة طبقية واضحة.فبينما كانت التفرقة بين المواطنين (النبلاء – العامة) وغير المواطنين (عبيد، نساء، أطفال، أجانب)قائمة بالفعل، نجد أرسطو قد ضم العامة إلى المحرومين من المواطنة وقصرها على النبلاء فقط، وهو ما يفرغ فكرة الديمقراطية من محتواها.

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٣.

(٢) أرسطوطاليس، السياسة، ص ١٩٤.

(٣) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص ٦٠ – ٦١.

من هنا يمكننا أن نقول إنَّ المواطنة عند اليونان قديماً كانت مفهوماً خاصاً وليس مبدأً عاماً، فلو نظرناً من هذه الزاوية يمكننا أن نقول إنه كان خطوة أولى ناجحة فى مسيرة المواطنة نحو شكل أكثر عدالة وديمقراطية لممارسة السطلة"، فعلى الرغم من قصور مفهوم المواطنة الذى تم تطبيقه فى أثينا، من حيث الفئات التى يشملها، وعدم تغطيته لبعض الجوانب التى يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة، فإنه قد نجح فى تحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين – من وجهة نظره – وذلك من حيث إقرار حقهم فى المشاركة السياسية الفاعلة وصولاً إلى تداول السلطة وتولى المناصب العامة"[١].

المواطنة عند الرومان:

إنَّ المواطنة الرومانية هى فى الواقع صورة مُعدّلة لمواطنة دولة المدينة اليونانية، انتقلت من أثينا إلى روما عن طريق فلاسفة اليونان، خاصة الرواقيين منهم. من هنا يمكننا أن ننظر إلى مواطنة روما بوصفها نتاجاً للفكر اليونانى أيضاً، لكن مع بعض التحوير؛ فالرومان استعانوا باليونان فى صنع نظامهم السياسى، والقانون الرومانى – كما نعرفه – إغريقى أساساً، ذلك أنَّ الفقهاء البارزين لم يكونوا سوى رواقيين، يعدّلون، ويطوّرون النظريات الرومانية القديمة عل الأساس الذى يشير إليه مذهبهم الفلسفى، ويستبدلون قانون الشعوب بالقانون الجمهورى"[٢] ومن ثم لا يمكننا أن نعتبر مواطنة روما شيئاً مختلفاً بالكلية عن مواطنة دولة المدينة اليونانية، وإنما هى امتداد لها طاله بعض التغيير لأسباب استجدت حين انتقل المفهوم من أثينا إلى روما.ويمكننا أن نلخص التطور الذى طال المواطنة اليونانية عند تطبيقها فى روما فى نقطتين:

الأولى: التأكيد على الجانب القانونى من المواطنة أكثر من غيره.

الثانية: نشر الرؤية العالمية الرواقية للمواطنة.

لقد ركزت روما على الجانب القانونى للمواطنة، نظراً لأنها كانت فى حاجة أكثر إلى قوانين تضبط إيقاع العمل فى المدينة التى يقصدها الناس من كل مكان، لهذا كانت "مساهمة روما فى الحقل السياسى منصبة على القانون وعلى الناحية التنفيذية"[٣]. وقد كان لدى الرومان بالفعل قانون قديم منذ عام ٤٥٠ق. م. هو قانون "الألواح الاثنى عشرة" والذى كان يسري على جميع المواطنين الرومان بلا استثناء، إلا أن هذا القانون لم يكن كافياً؛ فمن

---

(١) على خليفه الكوارى، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، ص:١٦.

(٢) كلايف بل، المدنية، ترجمة: محمود محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ن)، ص٣٨.

(٣) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص ٩٨.

يحملون صفة المواطن كانوا قلة؛ فقد حافظت روما على التقاليد الإغريقية واستبعدت النساء، والأطفال، والعبيد، والأجانب من الحصول على صفة المواطن الرومانى. والتزمت روما فى أول الأمر بالمفهوم الأرسطى للمواطنة، بحيث يقتصر على الأشراف والنبلاء وحدهم، إلا أنَّ تمدد الإمبراطورية بعد ذلك قد ساعد على تغيير هذا القانون ليشمل العامة بصفة المواطنة أيضاً.

كان المجتمع الرومانى ينقسم إلى ثلاث فئات(١).

- الرومان: وهم من يحملون الجنسية الرومانية ولهم كافة الحقوق، وقد كان هؤلاء يمثلون الأشراف والنبلاء وحدهم.
- اللتينيون: وهم فى الأصل سكان إقليم "لاتيوم" الذى نشأت فيه مدينة روما، وقد كان لهم حقوق الرومان نفسها تقريباً ولكن داخل مدنهم فقط، ولا يحق لهم تولى المناصب العامة فى روما، ولا الخدمة فى فيالق الجيش الرومانى.
- الأجانب: وهم سكان الإمبراطورية من غير الرومان واللاتين، وهم فئتان أحدهما فى حالة أحسن من الأخرى:
  - أجانب عاديون: الذين ينتمون إلى مدن خاضعة للإمبراطورية، على أن يكونوا أحراراً ولمدنهم نظام محلى معترف به من قبل الإمبراطورية.
  - أجانب مستسلمون: وهم الذين قاوموا الشعب الرومانى بحد السيف، ثم غلبوا على أمرهم.

وقد كان القانون الرومانى لا يمنح غير الرومان المواطنة الكاملة، وقد حدد أيضاً الحالات التى يفقد فيها المواطن جنسيته وبالتالى مواطنته مثل فقده لحريته، أو بتركه هو لجنسيته.، أو لدخوله السجن فى بعض الجرائم.. الخ. وقد بقيت الحال على هذا الشكل حتى عام ٢١٢م، حين أصدر الأمبراطور "كاراكالا"(★)دستوره الذى منح بمقتضاه الجنسية الرومانية لجميع الأجانب العاديين من الأحرار الأصلاء الذين ينتمون إلى مدينة أجنبية ذات نظام محلى معترف به"(٢)

---

(١) توفيق حسن فرج، القانون الرومانى، الدار الجامعية للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٦٥- ١٦٩.

(★) كاراكالا **Caracalla**(١٨٨ - ٢١٧م): إمبراطور رومانى حكم ما بين ٢١١م- ٢١٧، كان من أصول ليبية أمزيجية، له العديد من الإنجازات منها قانونه بمنح الجنسية للأجانب الأحرار، كذلك إنشاؤه للحمامات الشهيرة خارج روما والتى آثارها باقية حتى اليوم. وقد كان مكروهاً من الشعب لأنه قام بقتل أخيه ظلماً.

(٢) توفيق حسن فرج، القانون الرومانى، ص ١٦٨.
وللمزيد عن أثر قانون كاراكالا في المواطنة الرومانية، انظر:

وذلك بغرض زيادة عدد المواطنين الذين يتوجب عليهم دفع الضرائب (خاصة ضريبة التركات) والتى لم يكن يخضع لها إلا المواطنين. وكما قلنا إن طبقة الأجانب العاديين إنما تشمل كل الأحرار من الرجال المنتمين إلى المدن الخاضعة لروما، والتى تحكم نفسها بقوانين محلية غير القانون الرومانى. وهو ما يجعل من يحملون صفة المواطن فى روما أضعاف من كانوا يحملونها أثناء الحقبة الجمهورية، وقد تم استبعاد النساء والعبيد والأطفال، وكذلك أبناء الطبقات الدنيا من هذا القانون.وعلى الرغم من أنَّ قوانين الإمبراطور "كاراكالا" لم يكن الغرض منها إلا مزيداً من السيطرة وجنى المال، إلا أنَّ ذلك لا يقلل من أهمية تلك الخطوة التاريخية فى مسيرة مفهوم المواطنة؛ ذلك أنها قد نقلت لأول مرة هذا المفهوم من حيزه الضيق بين الصفوة ليشمل أكبر عدد ممكن من أفراد الدولة. لهذا يمكننا أن نقول "إن أكبر إنجاز سياسى للإمبراطورية الرومانية كان نقل رعاياها تدريجياً إلى درجة المواطنة الرومانية"(١).

ولنلتفت هنا إلى الأثر الذى خلّفه هذا التحول فى تطور مفهوم المواطنة. فبعد أن كانت المواطنة فى دولة المدينة الإغريقية ينظر لها على أنها التزام من المواطن تجاه مدينته عن طريق المشاركة فى مؤسساتها الديمقراطية،أصبح فى ظل النظام الاستعمارى الرومانى وفى ظل العدد الكبير للمواطنين – بعد إصدار القانون – الذين لا يشاركون بشكل حقيقى فى الحكم، لأن الدولة غير محتاجة لمشاركتهم من الأصل، أصبح مفهوم المواطنة يعبر أكثر عن الحقوق والامتيازات وليس عن الالتزام والمشاركة، وأضحى الحصول على المواطنة الرومانية يعنى المطالبة بوضع يتيح حقوقاً أكثر كحق التقاضى، والإقامة، والزواج..الخ.

أما إذا ما انتقلنا إلى النقطة الثانية التى تعبر عن التطور الذى لحق بمفهوم المواطنة فى الحقبة الرومانية، فهى الرؤية العالمية للمواطنة التى عبر عنها الفيلسوف والقانونى الرومانى "شيشرون"،الذي تأثر بالفكر الرواقى، وظهر ذلك فى مؤلفاته وخطبه، حيث ناصر الفكرة الرواقية عن وحدة الطبيعة البشرية، ونادى على إثر ذلك بتطبيق القانون الطبيعى، ورأى أن فكرة قيام دستور دولة للعالم ممكنة التحقيق، وهذا الدستور يكون واحداً فى كل زمان، ويلزم الأمم والناس بأحكامه فى كل مكان"(٢).وهو ما يعنى انتقال فكرة العالمية إلى المواطنة أيضاً، "فهى تؤدى إلى أنَّ هناك إنسانًا عالميًا لا يربط نفسه بمدينة بعينها، أو دولة أو فصيلة، وإنما يربط نفسه

Nicolet (Claude),"The World of The Citizen In Republican", Trans. by: P. S. Falla. University Of California Press, California, 1989, PP: 17-47.

(١) قايد دياب، "المواطنة والعولمة: تساؤلات الزمن الصعب"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧، ص:٢٥.

(٢) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص ١٠٢.

بالإنسانية والعالم الذى هو مُواطن فيه"[١].

وقد كان لفكرة انتساب كل البشر إلى صفة الإنسانية، التى تأثر بها شيشرون من الفكر الرواقى، كان لها الأثر الأبرز في رؤية شيشرون للمواطنة، فقد رأى – على عكس أرسطو – أنَّ خضوع الناس جميعاً لقانون واحد، وزمالتهم فى صفة المواطن، ينبغى أن تجعلهم متساويين"[٢]. وهو ما يعنى أن تكون المواطنة صفة متاحة لعدد أكبر من الناس، ولعل تلك الرؤية العالمية فى الفكر السياسى التى تبناها شيشرون من الرواقية إنما كانت هى الشئ المميز لمواطنة روما عن تلك التى كانت موجودة عند أرسطو، أو بيركليس، أو أفلاطون.

وبهذا يكون "شيشرون" قد مهد لقبول مفهوم جديد لمواطنة لا ترتكز على الإنتساب لأسرة نبيلة، أو طبقة غنية، وإنما ترتكز على قانون عام من صنع الإرادة الإلهية. وبهذا يكون شيشرون قد "تميز بوجود إحساس بالعالم لديه في حين أنَّ أفلاطون وأرسطو لم يكن لديهما القدرة على تخطى تصور دولة المدينة باعتبارها الغاية النهائية للتنظيم السياسى ... لقد كان العالم عندهما ينقسم إلى الإغريق من جهة، والبرابرة من جهة أخرى"[٣].

ثانياً ـ مواطنة الإيمان(★).

جرت العادة بين الدارسين للفكر الفلسفى السياسى على تناول حقبة العصور الوسطى مباشرة بعد تناول الحقبة اليونانية والرومانية، غير أن الوضع هنا يختلف بعض الشئ؛ فالمواطنة التى كانت موجودة فى الحقبة الوسيطة لم تكن صورة واحدة، حيث عاشت المواطنة فى الشرق الإسلامى والغرب المسيحى أول الأمر متأثرة بالطابع العام لتلك الفترة، "إذ إنَّ العصر وقتذاك كان بطبيعته عصراً لاهوتياً وكانت المشكلة الرئيسة التى شغلت أذهان المفكرين آنذاك هى مشكلة التوفيقبين النقل والعقل أو الدين والفلسفة"[٤]. ولأن المواطنة أحد الموضوعات الرئيسة للفكر الفلسفى السياسى، فقد مرت بالمشكلة نفسها، وظهر لنا مفهوم جديد للمواطنة ينبنى على الإيمان، وقد كان هذا المفهوم هو نتاج عملية التوفيق بين

---

(1) **Catlin (George), "A History of the Political Philosophers, George Allen& Unwin Ltd., London, 1950, P: 114.**

(٢) جورج سباين، تطور الفكر السياسى، ترجمة: حسن جلال العروسى، ج٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٤١.

(٣) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص:١٠٠.

(★) **Citizenship of Faith.**

(٤) ماهر عبد القادر وحربى عباس عطيتو، "دراسات فى فلسفة العصور الوسطى"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، (د.ت)، ص:١٠.

النقل والعقل تلك؛ بحيث يكون المواطن هو من يتبع العقيدة السائدة، فالمسيحى هو المواطن فى الدولة المسيحية، والمسلم هو المواطن فى الدولة الإسلامية.

(١) المواطنة فى الإسلام:

سبق وقلنا عند تناولنا لتعريف المواطنة أن المستشرق "برنارد لويس" يرى أنه "لا توجد كلمة (مواطن) فى اللغات العربية، أو الفارسية، أو التركية، وإنما يوجد مصطلح مقابل لها يستخدم فى كل منها بمعنى "ابن البلد"(★)، وهى كلمة تخلو بدرجة كبيرة من أى مضامين أو إيحاءات لكلمة **Citizen** الإنجليزية التى تنحدر من أصول لاتينية وإغريقية بمعنى الفرد الذى يشارك فى الشؤون المدنية"(١). وقد أرجع "لويس" هذا الغياب اللغوى إلى عدم وجود فكرة المواطنة أصلاً بين المسلمين كما كانت موجودة بين اليونان والرومان. والواقع أننا لو تتبعنا المؤلفات العربية السياسية، سنجد للوهلة الأولى أنَّ كلام "لويس" قد يبدو صحيحاً؛ غير أنَّ النظرة المتأملة لتلك الكتابات، ولواقع المسلمين فى تلك الفترة يُظهر لنا خطأ رأى "لويس" فى هذه المسألة.

جرت العادة فى تلك النوعية من الكتابات أن يضع المؤلف الكتاب فى صيغة النصيحة للملك أو للحاكم؛ إما لأنه كتبه بالفعل بطلب من الملك، كما هو الحال مع كتاب"سلوك المالك فى تدبير الممالك" الذى كتبه شهاب الدين بن أبى الربيع(ت: ٢٧٢هـ) بطلب من الخليفة المعتصم العباسى. أو لإظهار حسن الأدب من المؤلف مع الملك، وتجنب بطشه أيضاً. والأمثلة على تلك الكتابات موجودة بامتداد تاريخ الإسلام، فقلما نجد كاتباً من أصحاب التصانيف لم يؤلف كتاباً يمكن أن ندرجه تحت هذه الفئة(★)، وقد تميزت تلك الكتابات عند الكلام عن الشعب بأنها تصفه بكلمة "الرعية" وهى كلمة سيئة السمعة فى الأوساط الفكرية الأوروبية؛ حيث إنها تشير فى التراث الغربى إلى السلبية والتبعية التى كانت تتميز بها شعوب أوروبا، خاصة فى الحقبة الإقطاعية التى ساد فيها مفهوم الحكام

(★) **Compatriot, Countryman.**

(1) **Lewis, B, "Islam and Liberal Democracy: A Historical Overview". Journal of Democracy, VOL 7, N2, April 1996, PP:52-63**

نقلاً عن: على خليفة الكوارى، المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية، ص:٥٥.

(★) من هذه الكتابات، كتاب "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" لأبى الحسن الماوردى(ت: ٤٥٠هـ)و"سراج الملوك"لمحمد بن الوليد الطرطوشى (ت: ٥٢٠هـ) و"الجليس الصالح والأنيس الناصح "لسبط بن الجوزى (ت:٦٥٤هـ)، و"السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية" لتقى الدين بن تيمية(ت: ٧٢٨هـ)، وغيرها من المؤلفات.

المقدسين ونظرية الحق الإلهى فى الحكم. وقد كانت تستخدم كلمة الرعية بديلاً لكلمة "الفرد" أو لكلمة الشعب عند الكلام عن الجماعة الكبيرة يقول عبد الرحمن الشيزرى(★) :

"والمطلوب من الرعية طاعة الملك، وذل الجانب، وعمارة البلاد، وأداء الحقوق. وإنما يحصل منهم ذلك بنشر العدل بينهم"(١).

غير أنَّ قصور رؤية "برنارد لويس" يظهر لنا إذا ما تمعّنا النظر إلى ما وراء الصيغة اللغوية لكلمة المواطن، حيث سندرك أن "المسلم" فى الدولة الإسلامية كان هو "المواطن"، وأن حقوقه والتزاماته كمسلم هى نفسها حقوقه والتزاماته كمواطن، وأنَّ كل ما فى الأمر أن المصطلح فقط هو الذى غاب، أما المعنى والمضمون فقد كان موجوداً طوال الوقت. يقول ابن تيمية في أحد كتبه السياسية:

"فذلك ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم: هو واجب على "المسلم"، وإن استأثروا عليه. وما نهى الله عنه ورسوله من معصيتهم: فهو محرم عليه، وإن أُكره عليه"(٢).

فالحديث هنا يدور حول مسألة سياسية (طاعة الحكام)، بالتالى فالمعنى بها إنما هو "المواطن"، ولأن كلمة المسلم تساوى كلمة المواطن هنا، فإن استخدام الكلمة الأولى إنما يعد أمراً بديهياً حينما نعرف أن طاعة الحكام (ولاة الأمور) إنما هى التزام سياسى ودينى فى الوقت نفسه. ويمكننا أنْ نقيس على هذا كل ما ذكر فى كتب التراث السياسى الإسلامى من شورى – وعدالة – ومساواة – والحرب والسلم – والرق – وغيرها من الأمور السياسية والمدنية التى استخدم فيها الإسلام كلمة "مسلم" بمعنى مواطن الدولة.

والسؤال الآن: إذا كان المسلم هو المواطن فى الدولة الإسلامية، فما حكم غير المسلم؟ والحقيقة أن هناك تيارين فكريين فى هذه المسألة، أما الأول فهو يرى أن المواطن فى الدولة الإسلامية هو المسلم الذى آمن برسالة محمدﷺ وبذلك تكون المواطنة الإسلامية مواطنة ترتكز على الدين، ويستند أصحاب هذا الرأى إلى دليلين:

(★) عبد الرحمن الشيزرى (ت:٥٨٩هـ): من رواد الفكر الإسلامى فى القرن السادس الهجرى، تولى القضاء فى مدينة طبرية، واتصل بالحكام والسلاطين وحظى بمكانة عندهم، خاصة سلاطين الدولة الأيوبية، تميز بتنوع كتاباته، أهم مؤلفاته: "المنهج المسلوك فى سياسة الملوك"، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة".

(١) عبد الرحمن الشيزرى، "المنهج المسلوك فى سياسة الملوك"، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٧، ص٢١– ٢٢

(٢) ابن تيمية، "الخلافة والملك: من رسائل شيخ الإسلام"، تحقيق: حماد سلامة، ط٢، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٩٤، ص ١٤.

- الأول: أن الجزية والذمة اللذين يعبران عن وضعية غير المسلم فى الدولة الإسلامية إنما "ينظمهما عقد، وبالتالى فإنهما يخضعان للنظرية الإسلامية العامة فى العقود.. وعلى هذا فالمصلحة والأحكام التى يصدرها ولى الأمر تعتبران المرجعين الأساسيين فى كيفية التعامل مع أهل الذمة"(١).

- الثانى: وهو الأمثلة التاريخية التى تُثبت أن الرسول ﷺ كان يتعامل مع أهل الذمة بالطريقة السابقة، مثل الاتفاقات التعاقدية التى وقعها ﷺ مع النصارى من أهل "أذرح" و"الجرباء" و"مقنا" و"نجران" عام ٩هـ(★). ومن هنا نفهم أنَّ كل من ليسوا مسلمين عليهم أن يوقعوا اتفاقات تعاقدية مع المواطنين، أى المسلمين، حتى يحصلوا على أساسها على حقوق محددة بالاتفاق، ويوفوا التزامات محددة بالاتفاق. و"بدخول غير المسلمين فى عقد الذمة، فإنهم بذلك العقد يصبحون مثل المسلمين فى تقلد الأعمال التجارية، والزراعية، والصناعية الخاصة بكافة أشكالها، فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين"(٢).أى أن صيغة التعاقد لا تحرم الذمِّى من الحصول على الوضعية نفسها التى للمسلم، عدا المهام التى يُشترط فيها أن يكون الشخص مسلماً، "فلأن الدولة الإسلامية دولة عقيدية، توظف كل إمكانياتها من أجل مبادئها باعتبار أن السعى لتحقيق هذه المبادئ واجب دينى، فإنها راعت أن يباشر توجيه الدولة لأهدافها الدينية كوادر من المؤمنين بهذه العقيدة، دون أن يعنى ذلك تمييزاً ضد من استبعدتهم من أن يكونوا موجَّهين لأهداف الدولة ممن لا يؤمنون بعقيدتها أو مبادئها"(٣).

أما التيار الثانى فهو يرى أن " المواطن" فى الدولة الإسلامية ليس المسلم فقط، وأن الإسلام يقبل المختلفين عنه فى العقيدة، وأن النصوص الإسلامية المقدسة كانت تقبل التعدد الدينى وتفصل بين العقيدة والحياة السياسية، فبالرغم من أن الإسلام يرفض التصديق بعقيدة كل من اليهود والنصارى اليوم بدعوى أنها قد طالها التحريف، فإنه قد وضع تشريعات تقبل اليهود والنصارى فى دولة الإسلام، وتجيز التعامل معهم بشتى الصور، بل وتمنحهم حقوقاً

---

(١) كمال السعيد حبيب، "الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٨٥.

(★) أذرح والجرباء: مدينتان جنوب دولة الأردن، مقنا: مدينة شمال المملكة العربية السعودية، نجران: مدينة فى اليمن.

(٢) كمال السعيد حبيب، "الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية، ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٣.

تجعلهم على قدم المساواة مع المسلمين بمجرد التزامهم بدفع الجزية وطاعة ولى الأمر. وهو الوضع الذى يختلف تماماً عن أوضاع المشركين أو من يعبدون الأوثان، فإن كان الإسلام لا يجبرهم على ترك عقيدتهم أيضاً، إلا أنه لا يساويهم بالمسلمين انطلاقاً من كونهم كفاراً لا يعبدون الله بأى صورة، وليس لديهم كتاب منزل من السماء، من هنا يصبح الفيصل بين من ينتمى إلى الدولة ومن لا ينتمى لها هو فيصل الإيمان والكفر، "فليس بالإمكان الدخول إلى مفاهيم المواطنة فى الإسلام دون تتبع ثنائية الإسلام/ الكفر. فعبر هذه الثنائية يمكننا تحديد الشخصية الحقوقية فى الإسلام، وطبيعة علاقة الفرد بالجماعة، والولاية الخاصة والعامة"(١).

ولهذا يرى أصحاب هذا الرأى أن المواطنة مكفولة فى دولة الإسلام لغير المسلمين كما هى للمسلمين، ويستندون فى ذلك لموقف الرسول من قبائل اليهود (وحتى المشركين) فى المدينة بوضعه لدستور ينظم علاقة كافة مواطنى المدينة المسلمين منهم وغير المسلمين دون تمييز(★).

غير أننا لو حكمنا هنا على هذا النوع من المواطنة بمعايير مواطنة اليوم، سنجد أن غير المسلم يبقى متأخراً عن المسلم فيما يخص مسألة تولى المناصب العامة بما فيها الولاية الكبرى للدولة الإسلامية، وحتى مع وجود مبرر مقبول، كالرغبة فى عدم وضع غير المسلم من أبناء الديانات الأخرى فى وضع يتطلب منه أن ينصر ويدافع عن عقيدة الدولة التى لا يؤمن هو بها إذا ما تقلد أحد المناصب العامة، إلا أن المنع فى حد ذاته من فرصة الوصول للمنصب تبقى فى حد ذاتهانقطة ضعف فى بناء هذا المفهوم الإسلامى للمواطنة، خاصة وأنه لا يوجد ما يمنع أن يتقلد غير المسلم المناصب العامة فى الدولة الإسلامية مع وجود قوانين ومؤسسات فى الدولة تحكم بشكل ديمقراطى، وتجعل قضية القوة السياسية مقسمة على عدد من المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بما لا يعطى مجالاً لأى فرد (فى أى منصب) للعمل ضد المصالح الوطنية. يبقى أن نتكلم هنا عن نقطة هامة فى مسيرة المواطنة الإسلامية، ألا وهى التناقض بين ما هو فى النصوص الشرعية والدراسات الإسلامية من جانب، وبين ما كان فى أرض الواقع من جانب آخر. فلو أننا حاولنا أن نبحث عن تلك المواطنة التى تساوى بين "المسلمين" أو "المؤمنين" بمعنى "المواطنين" فلن نجدها بمثل قوتها ووضوحها فى التراث المنقول.

---

(١) هيثم مناع، "المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧، ص: ١٨.

(★) انظر دستور المدينة المعروف بالصحيفة فى: كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة فى الخبر الإسلامية ص: ٩٩- ١٠٥، حيث ورد ذكر المشركين فيها بالإضافة لليهود.

ولعل هذا التفاوت بين المنقول والمعمول به يظهر جلياً فى قضية الموالى(★) حيث ظهرت التفرقة بينهم وبين العرب فى بدايات الدولة الإسلامية الأموية. فعلى الرغم من أنَّ الإسلام لا يفرق بين عربى وأعجمى إلا بالتقوى، والقرآن يجعل منها معياراً للحكم على المسلم: ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾ (١).إلا أنَّ الموالى قد كابدوا كل صنوف التمييز ضدهم، على المستوى الرسمى والشعبى على حد سواء، "فرغم إسلامهم وإسهامهم فى دفع الديات، والمشاركة فى القتال وفى الأمور العامة، فقد أغلقت دونهم – فى القرن الأول للإسلام على الأقل – الوظائف التى تعنى الولاية على الغير: كالإمارة والقيادة والقضاء، وإن تولى بعضهم القضاء، فقد ندر من تولى مناصب عسكرية وإدارية هامة"(٢)، وكان بنو أمية لا يولون الخلافة لابن الأَمَة، ويقولون عنه "هجين"، أى اختلط الدم العربى فيه بغير العربى، فأصبح معيباً، وكانوا يفرقون فى العطاء للجنود ما بين العرب والموالى. كذلك فقد كانت تلك التفرقة والتمييز ضد الموالى ممتدة إلى المستوى الشعبى، فكان العرب يرفضون أن يؤم الناس فى الصلاة "مولى"!، كما كانوا يأنفون من تزويج بنات العرب – للموالى، وكان الشعراء يهجون من يقبل تزويج بناته للموالى"(٣)، وبالجملة فإن "الحكم الأموى لم يكن حكماً إسلامياً يسوّى فيه بين الناس، ويكافأ فيه من أحسن عربياً كان أو مولى، ويعاقب فيه من أجرم عربياً كان أو مولى .. وكانت تسود العرب فيه النزعة الجاهلية لا النزعة الإسلامية. فكان الحق والباطل يختلفان باختلاف من صدر عنه العمل"(٤)، ولم تكن تلك النظرة الدونية للموالى تنكسر إلا أمام من لهم فضل العلم والدين منهم؛ فكان الناس يُجلّون التابعين ممن صاحبوا صحابة رسول الله ﷺ مع أن كثيراً منهم كانوا من الموالى.

كذلك يظهر التناقض بين النصوص الشرعية والتطبيق العملى فى مسألة وضع المرأة فى تلك الفترة الزمنية وما بعدها، فعلى الرغم من أن الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة فى الثواب والعقاب دون النظر إلى اختلاف الجنس: ﴿ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمنٌ فأولئك يدخلون الجنة ولا يُظلمُون نقيراً﴾(★★) ،﴿والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما

(★) الموالى: يقصد بهم من كانوا من أصول غير عربية من ناحية الأم أو الأب أو كلاهما، وإن كانوا مسلمين.

(١) الحجرات: الآية ١٣.

(٢) هيثم مناع، المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى، ص:٣٥.

(٣) أحمد أمين، ضحى الإسلام، جـ١، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤٤١ – ٤٤.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٥.

(★★) هناك العديد من الآيات القرآنية التى تؤكد المعنى نفسه المذكور فى الآية ١٢٤ من سورة النساء، مثل (الآية ٤٠) من سورة غافر، و(الآية ٩٧) من سورة النحل، و(الآية ٣٥) من سورة الأحزاب.

جزآءَ بما كسبا نكلاً من الله والله عزيز حكيم﴾ [1]، إلا أنَّ الفقه الإسلامى قد حَرَم المرأة من العديد من الحقوق بدعوى عدم صلاحية وأهلية المرأة لممارسة تلك الحقوق لأنها أنثى. فقالوا بعدم أهلية المرأة لتولى الولاية العامة، وقد استمر هذا الرأي الفقهي قائماً لقرون طويلة، حتي إن لجنة الفتوى بالأزهر الشريف قد أصدرت فتوى عام ١٩٥٢م تقول بهذا الرأي، حيث رأت اللجنة أنه "إذا كان الرجل قواماً على المرأة ،وأفضل منها بالفطرة وفي العقل والمقدرة، فإنها مأمورة بالقرار في البيوت وعدم الاختلاط بأجانب عنها ... وقد جرى التطبيق في صدر الإسلام الأول على حرمانها من هذه الولايات والوظائف العامة، وأن المرأة تختلف عن الرجل فى كثير من الأحكام، ويرجع ذلك إلى طبيعة المرأة وما فطرت عليه من خصائص جسمية ونفسية تحول دون أن يكون لها القدرة على هذه الولايات والوظائف العامة"[2]

من هنا يظهر لنا الفرق بين مواطنة النظر ومواطنة العمل،وهو الأمر الذي جعل البعض يرى أن المسلمين قد عجزوا عن الاستفادة مما أتاحه الإسلام من مبادئ وحقوق كفيلة بتحقيق مواطنة حقيقية، أو بلفظ آخر، عجزوا عن نقل مواطنتهم من حيز النظر إلى حيز العمل. فعلي الرغم من أنّ الإسلام قد كفل للمسلم حقوقاً وألزمه التزامات، إلا أنّ عملية تطبيق هذة الحقوق وتلك الالتزامات لم تكن تحدث بالشكل الكافي لصنع مواطنة حقيقية، مما جعل المبادئ السامية التي ترتكز عليها تلك المواطنة تضعف وتذوي شيئاً فشيئاً من بعد عصر النبوة حتي أصبح البطش والقمع والتمييزفي المعاملة هو السياسة السائدة في العصور الإسلامية اللاحقة.

(٢) المواطنة فى المسيحية:

إذا نظرنا إلى مفهوم المواطنة المبنية على الإيمان فى الغرب المسيحى، فسنجد أن هناك بعض التشابه بينه و بين المفهوم الإسلامى، من حيث ربط كل منهما بين صفة المواطنة وبين الاعتقاد الدينى؛ إلا أنَّ اختلاف الحالة التاريخية لنشأة كل منهما قد صنع عدداً من الاختلافات الجوهرية بين المفهومين.

فحين ظهرت المسيحية فى أول الأمر لاقت اضطهاداً شديداً من قبل الإمبراطورية الرومانية، لكنها لاقت قبولاً شديداً على مستوى الناس؛ وبمرور الزمن ظهرت الكنيسة وأصبحت مؤسسة رسمية، "واكتسبت سلطة ضخمة، وثراء كبيراً، ووصل بها الأمر إلى أن

---

(١) المائدة: الآية ٣٨.

(٢) كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية، ص: ٥٨.

أصبحت دولة داخل الدولة"[١].وباتت تتدخل فى الشأن السياسى، بالإضافة إلى إشرافها على الحياة الروحية لكل أبناء الدولة من المسيحيين.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الكنيسة فى وضع الأسس الفكرية للعمل السياسى داخل الدولة، وعكف رجال الكنيسة ومفكروها على تنظير هذا الفكر فى صورة مرتبة ومفصلة، ولعل أبرز الكتابات التى كانت تعبر عن هذا الإتجاه هى كتابات القديس "أوغسطين"[★] الذى يعد كتابه"مدينة الله" أحد أهم مؤلفاته التى ربطت السياسة بالمسيحية؛ كديانة وكمنظومة أخلاقية تحقق لمن يتبعها سعادة الدارين؛ الدنيا والآخرة. وقد عرض أوغسطين فى هذا الكتاب لفكرة مدينة الله، أو المدينة السماوية **Heavenly City** والموجودة على الأرض، والتى تتضمن كل المؤمنين الساعين للخير بوصفهم مواطنين، وأنَّ تلك المدينة فى حرب مستمرة مع مدينة الإنسان أو المدينة الأرضية **Earthly City** التى يسكنها كل من يسعون لمجدهم وشهواتهم الأرضية.

ويربط أوغسطين بين العقيدة أو الإيمان المسيحى وبين الحصول على المواطنة فى مدينة الله، تلك المواطنة التى يحصل عليها الشخص عبر الكنيسة، فالكنيسة بوصفها الممثل للجماعة المسيحية، فإنها تمنح المواطنة بالتعميد[★★]، ورجال الكنيسة هم الموظفون التابعون لها"[٢]. أى أن الكنيسة فى مدينة الله تقوم بمنح مواطنة روحية، فى مقابل المواطنة الدنيوية التى تمنحها الدولة، وذلك لأن "فى طبيعة الإنسان ازدواجاً من حيث هو روح وجسد، ومن هنا يكون مواطنا للعالم الدنيوى وللمدينة السماوية فى الوقت نفسه"[٣].

ويصف أوغسطين مواطنى مدينة الله قائلاً:

"وهكذا يبدو واضحاً ما يجب أن يكون عليه مواطنو مدينة الله أثناء رحلتهم الدنيوية، عليهم أن يعيشوا حياتهم بشكل روحى لا بشكل جسدى، أى أن يعيشوا وفقاً للمعايير الإلهية

---

(١) حورية توفيق مجاهد، "الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده"، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٣٢.

(★) أوغسطين **Augustine**(٣٥٤-٤٣٠م) أحد أهم فلاسفة عصر الآباء، وهو قديس عند معظم الطوائف المسيحية، ولد فى شمال إفريقيا، وتدين بديانة أخرى قبل المسيحية، شهد انهيار الإمبراطورية الرومانية أمام جيوش البرابرة مما أثر في كتاباته، أهم مؤلفاته "الاعترافات" و"مدينة الله".

(★★)التعميد **Baptism**: طقس مسيحى يمثل دخول الإنسان الحياة المسيحية، وهو أحد الأسرار الكنسية المعروفة.

(2) **Catlin (George),"A History of The Political Philosophers", P: 162**

(٣) جورج سباين، تطور الفكر السياسى، جـ٢، ص ٢٧٦.

لا للمعايير البشرية، وهكذا أيضاً يتضح كيف سيكونون فى حياتهم الأبدية التى يسعون إليها"[١].

ولكنَّ مواطنى مدينة الله سيكونون مختلفين فى الثقافة، والعادات، واللغة، والعرق، وبذلك ستكون الحاجة ماسة إلى من يوحّدهم ويقرب بينهم، وهنا يأتى دور الكنيسة، والتى فى رأى أوغسطين هى "منظمة غايتها تحقيق الوحدة بين جميع المؤمنين فى العالم الذين هم أقرب إلى أنَّ يكونوا مواطنين فى مدينة الله"[٢]، ولهذا تصبح طاعة الكنيسة واجبة إذا ما أراد كل مؤمن أن لا يضل الطريق إلى مدينة الله، فالكنيسة ورجالها هم فقط القادرون على أن يأخذوا بيد الناس إلى طريق الهداية، ويساعدوهم على الانضمام للمدينة السماوية.

وبالإضافة إلى مسألة ربط المواطنة بالعقيدة المسيحية، فقد عمل الفكر المسيحى الكنسى على دفع المواطن المسيحى إلى الخنوع والطاعة بغرض ضمان بقاء هيبة الكنيسة فى نفوس المؤمنين كما هى، مما عزز سلطة الكنيسة وسيطرتها. وقد استخدم رجال الدين المسيحى لتحقيق غرضهم هذا نصوصاً دينية تحث على الطاعة المطلقة، مثل ما ورد فى رسالة بولس الرسول لأهل رومية: "على كل نفس أن تخضع للسلطات الحاكمة، فلا سُلطة إلا من عند الله، والسلطات القائمة مرتبة من قبل الله. حتى إنَّ من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله، والمقاومون سيجلبون العقاب على أنفسهم"[٣] وكذلك ما ورد فى رسالته إلى تيطس:"ذكِّر المؤمنين بأن يخضعوا للحكام والسلطات، ويطيعوا القانون، ويكونوا مستعدين لكل عمل صالح، ولا يقولوا سُوءاً فى أحد، ولا يكونوا مخاصمين، بل لطفاء يعاملون الجميع بوداعة تامة"[٤]. وفى رسالة بطرس الرسول الأولى:"فإكراماً للرب، اخضعوا لكل نظام يدير شؤون الناس: للملك، باعتباره صاحب السلطة العليا، وللحكام، باعتبارهم ممثلى الملك الذين يعاقبون المذنبين ويمدحون الصالحين"[٥].

أما الفئة الأشد سخطاً وغضباً مكتوماً وهم العبيد، فقد تم التعامل معهم بالصورة نفسها على أن تكون طاعة العبد للكنيسة ولسيده أيضاً حتى لو كان سيده ظالماً وقاسياً: "أيها الخدم أخضعوا لسادتكم باحترام لائق. ليس للسادة الصالحين المترفقين فقط، بل للظالمين القساة أيضاً.

---

(1) St. Augustine, "City of God", Trans. By: Henery Bettenson, Penguin Classics, London, 2003, P: 566.

(٢) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، ص ١٣٨.

(٣) رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح الثالث عشر.

(٤) رسالة بولس الرسول إلى تيطس، الإصحاح الثالث.

(٥) رسالة بطرس الأولى، الإصحاح الثانى.

فما أجمل أن يتحمل الإنسان الأحزان حين يتألم مظلوماً بدافع من ضميره الخاضع لله"[١].وقد تبنت الكنيسة وجهة نظر مفادها أنَّ "الرق عقاب من الله، يجب أن يُتقبل برضاء، وهو رق الجسد فقط وليس للروح، حيث إنَّ الروح طليقة"[٢].

وعلى الرغم من أن الحوادث التى ذُكرت فيها هذه النصوص تختلف تماماً عن الحالات التى استخدمتها الكنيسة معها، إلا أن رجال الكنيسة فسروا هذه النصوص بما يخدم غرضهم من بث روح الذلة والخنوع بين المسيحيين، لتزداد صورة الكنيسة ورجالها هيبة فى نفوس الناس.

ثالثاً - مواطنة المدن المستقلة(★):

إن مفهوم المواطنة – وتحديداً مفهوم مواطنة دولة المدينة الذى كان سائداً فى الحقبة اليونانية والرومانية – قد اختفى فعلياً فى أوروبا خلال حقبة العصور الوسطى، وحل محله نظام إقطاعى للحقوق والواجبات"[٣].وفى ظل هذا النظام الإقطاعى ظهرت مواطنة المدن المستقلة، كصورة من صور الامتياز مدفوع الثمن أمام سلطة السيد الإقطاعى فى بعض المناطق المحددة. لقد كان من حق الإقطاعى وقتها أن يفرض الضرائب الباهظة أو يستخدم السخرة وغيرها من الحقوق المطلقة التى تجعله مهيمناً بشكل كامل على إقطاعه، حتى إنَّ عقود الزواج، والعمل، وحرية التنقل، كل هذا لا يمكن أن يتم من دون موافقته، من هنا كانت المواطنة ذاتها تعنى حرية التعاقد، وحرية الحركة ، وحرية الحيازة والعمل، وحرية الإنفاق، والزواج دون الحاجة للحصول على موافقة السيد الإقطاعى، ودون دفع رسوم[٤].

وقد انتشرت تلك النوعية من المواطنة فى عدد من مدن الجنوب التجارية مثل "فينسيا" و"ميلانو" و"فلورانسا" و"بيزا" و"جنوة"، ثم امتدت بعد ذلك إلى عدد آخر من المدن الأوروبية بدافع الحاجة إلى نظام يسهل عملية التبادل التجارى، وإن المدن كانت تعتمد على تجارتها

---

(١) رسالة بطرس الأولى، الإصحاح الثانى.

(٢) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده، ص ١٣٨.

(★) المصطلح الإنجليزى للكلمة هو ***Citizenship of Independent cities***، وأحياناً يشار إلى تلك المدن التجارية فى فترة العصور الوسطى بالمصطلح ***Italian City States***. للمزيد عن تاريخ تلك المدن، انظر:
Jones (Philip),"The Italian City – State", Oxford University Press, Oxford, 1997.

(3) The New Encyclopaedia Britannica, art: Citizenship, 15th (ed.), Encyclopaedia Britannica Inc. London, 2002, Vol. 3, P: 332.

(٤) قايد دياب، المواطنة والعولمة، ص ٣٧.

مع الشرق فى دعم اقتصادها المحلى. كذلك رغبة فى تخفيف سطوة النظام الإقطاعى الذى بلغ حداً لا يحتمل. وقد كان أكثر المستفيدين من هذا الشكل من المواطنة هم كبار التجار فى تلك المدن، والذين أصبحوا يشكلون النواة الأولى للطبقة البرجوازية(★) فى أوروبا.

غير أننا لا يمكن أن نقول إن المفهوم السابق للمواطنة قد لقى دعماً فكرياً من مفكرى تلك الفترة، حيث لم يرد ذكر المواطنة كموضوع لأى من مؤلفات تلك الفترة، فالاهتمام الأكبر إنما كان منصباً حينئذ على محاولة إصلاح حال الكنيسة، ورفع القمع من على الشعوب الأوروبية. وقد صدرت مؤلفات نقدية للوضع السياسى والدينى فى أوروبا خلال تلك الفترة بعضها من داخل الكنيسة نفسها، مما عده البعض مؤشراً إيجابياً، بل ومن الأمور الإيجابية القليلة التى يمكن أن نلاحظها فى الحقبة الوسيطة.

ولعل الفكر الذى قدمه "مارسيليو أوف بادوا"(★★) خير مثال على تلك الروح النقدية، فقد كان من أبناء مدينة "بادوا" وهى إحدى مدن إيطاليا المستقلة، حيث عاش "مارسيليو" معنى المواطنة، وكيف هى الحياة بعيداً عن بطش الكنيسة وفساد رجال السلطة فى الإمبراطورية. وقد أعاد "مارسيليو" النظر فى العديد من مسلمات العصور الوسطى السياسية، وعبرّ عن رؤيته الديمقراطية فى كتابه الشهير " المدافع عن السلام".

رفض "مارسيليو" فكرة المواطن السلبى، ونقل كافة السلطات إلى الشعب ليعود مرة أخرى إلى فكرة "أرسطو" عن ربط المواطنة بالمشاركة فى الحكم. لهذا يقول "مارسيليو" عن سلطة سن القوانين والتشريعات:"إن سلطة سن القوانين أو الموافقة عليها إنما تخص المواطنين وحدهم، أو الغالبية العظمى منهم" (١).

إن "مارسيليو" هنا يرسخ من جديد لمعنى المشاركة، سواء فى سن القوانين، أو اختيار الحكام، أو حتى اختيار القساوسة أو رجال الدين، فإذا كانت الكنيسة تعتبر المؤمنين

(★) البرجوازية **Bourgeoisie**: طبقة اجتماعية تكونت فترة العصور الوسطى المتأخرة، وكان لها الدور الأبرز فيما بعد عصر النهضة فى أوروبا، وهى تقوم على امتلاك رؤوس الأموال عبر التجارة، والصناعة، والإنتاج بشكل أساسى مستعينة فى ذلك بالطبقات العاملة (عمال – فلاحين)، تعد هذه الطبقة هى المكون الرئيس لمن قاموا بالثورة الفرنسية، والثورة المجيدة فى انجلترا.

(★★)مارسيليو ميناردينى **Marsilius Mainardini**(١٢٧٥ – ١٣٤٣م) وينسب إلى مدينته **"Padua"**، طبيب إيطالى، درس الفلسفة والقانون واللاهوت، ودرّس فى جامعة باريس. كان من أبناء الطبقة الوسطى. اشتهر بموقفه المناهض لسيطرة الكنيسة، أشهر مؤلفاته كتاب "المدافع عن السلام"(١٣٢٤م).

(1) **Marsilius of Padua, "The Defender of The Peace", Trans. by: Annabel Brett, Cambridge University Press, 2005, P: 68.**

مواطنين فى مدينة الله، فعلى هؤلاء المواطنين أن يشاركوا فى اختيار رئيس كنيستهم. إنها محاولة للتمرد على المواطنة الدينية السلبية التى تحول المسيحى إلى مواطن بلا سلطات. كذلك فإن منح المواطنين – والمواطنين وحدهم – سلطة سن القوانين إنما يعنى أن الكنيسة سترضخ لإرادة الشعب المتمثلة فى مؤسسات الدولة؛ أى أن "مارسيليو" يقدم لنا أول رؤية علمانية(★)لنظام الحكم تضع الكنيسة تحت سلطة الدولة، وهو عكس ما كان سائداً فى عصره. بل إن "مارسيليو" قد توغل فى هذا الاتجاه؛ فلم يكتفِ بجعل السلطة فى يد الشعب تخضع لها الكنيسة، "بحيث لا تكون القوة الملزمة بهذا فى يد أسقف أو قسيس مهما كان، وإنما مثلهم مثل غيرهم سيكونون خاضعين فى ذلك للقضاة المدنيين، كما قلنا"(١)، وإنما زاد على ذلك بأن طالب بعدم تولى رجال الدين للمناصب السياسية، "فهو يرى أن البابوية ورجال الإكليروس عموماً لا يجب أن يحوزوا أى سلطة دنيوية، وإنما ينبغى أن يعيشوا حياة روحية خالية من أى حيازة أو مسؤوليات قضائية"(٢).

أى أن الشعب فى نظر "مارسيليو" هو الذى يسن القوانين، ويعين أو ينتخب الحكومة، ويقوم بأعباء القضاء، ويختار رجال الكنيسة. وبذلك يكون الشعب صاحب السيادة الحقيقية داخل الدولة. وهو المنظور الذى ساد عن مهام الدولة وسلطاتها فى فترة ما بعد عصر النهضة، وبذلك يكون "مارسيليو" قد سبق إلى هذا الفكر بعدة قرون.

كما ركز "مارسيليو" على إرادة المواطنين، وعمل على جعلها المحرك الرئيس لكل مفردات الحياة السياسية داخل الدولة، حتى إنه قد وقف بصلابة أمام من سيحاولون أن يضعوا السلطة فى يد الصفوة مخرجين السواد الأعظم من الشعب خارج العملية السياسية، معتبراً أنَّ الغالبية أقدر على الحكم من الصفوة أو الأقلية. يقول: "مارسيليو":

"إننى أفترض أنَّ التفكير المشترك – بمعنى أنَّ الكل دائماً أفضل من أى جزء فيه – هو أمرٌ صحيح كماً وكيفاً. لذلك يمكننا أن نستنتج بوضوح أنَّ التجمع الكلى للمواطنين أو الغالبية العظمى منهم – والتى تعبر عن المعنى نفسه – هى الأجدر على معرفة ما الذى

(★) العلمانية **Secularism**: ترجمة خاطئة للكلمة الأجنبية والتى تعنى "الدنيوية" فى مقابل "الدينية"، وهى تشير إلى عملية فصل الدين والمعتقدات الدينية عن الشؤون السياسية، كما تعنى عدم تفسير الظواهر الطبيعية أو الموضوعات العلمية بناءً على معطيات دينية، كما تعنى تقديم السلطة المدنية على السلطة الدينية.

(1) **Ibid., P: 187**

(2) **Canning (Joseph), "A History of Medieval Political Thought", Routledge, London& New York, 1996, P: 154.**

ينبغى أن نختاره وما الذى ينبغى أن نتركه، أكثر من أى جزء من أجزائها"[1].

ولعل تلك الآراء السابقة التى قال بها "مارسيليو" فى مؤلفاته قد جعلت البعض يرى أن له الفضل فى عدد من التغيرات السياسية التى شهدتها أوروبا بعد ذلك؛ فمناداته بالعودة إلى الإنجيل بوصفه المصدرالوحيد للقانون الإلهى والعقيدة الصحيحة قد أرهص بعد ذلك بقيام حركة الإصلاح الدينى والتى كررت المبادئ نفسها التى نادى بها.

رابعاً-المواطنة التعاقدية(★):

إذا حاولنا أن نتفحص حالة أوروبا فى نهاية فترة العصور الوسطى وبداية عصر النهضة، فسنجد أنه قد حدثت تغيرات فكرية وواقعية هامة سيكون لها أثرها في الفكر والتاريخ السياسى الأوروبى طوال القرون التالية. وقد كان الفكر السياسى واحداً من المجالات التى تأثرت بهذه النزعة الفكرية، حيث أصبح الحديث منصباً باتجاه الدولة وسلطاتها، وفكرة السيادة وأصولها، وكيف يمارس الشعب الديمقراطية.. الخ.

كذلك فقد كان لظهور حركة الإصلاح الدينى، وقيام المذهب البروتستانتى الأثر الأقوى في شعوب أوروبا خلال القرن السادس عشر، حيث استطاعت تلك الحركة إضعاف قوى الكنيسة الكاثوليكية فى أوروبا، مما ساعد على تقوية التيار المدافع عن سيادة الدولة، الذى نتج عنه فى القرن التالى قيام الدولة القومية فى أقوى صورها.

من هنا يمكننا أن نقول إن أوروبا عاشت لأول مرة خلال عصر النهضة(★★). شيئاً من الحرية الدينية والحرية الفكرية.غير أننا لا يمكننا برغم ذلك أن نقول إن حركة الإصلاح الدينى قد ساعدت أو أيدت المواطنة؛ فنظراً للوضع السياسى وقتها والذى كان فيه أتباع المذهب الجديد مضطهدين من جانب الكنيسة يعيشون تحت حماية الأمراء والملوك الراغبين فى التخلص من سلطة الكنيسة، فلم يجرؤ "مارتن لوثر" على مواجهة الملوك والأمراء، وإنما بالعكس أيد الحكم المونارکى، وقال:"بأن الطاعة العمياء ضرورة من أجل أن تستطيع

---

(1) **Marsilius of Padua, Op. Cit, P:75.**

(★) **Contractual Citizenship.**

(★★)عصر النهضة: **The Renaissance**: مصطلح يشير إلى فترة انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، وهو تقريباً ما بين القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، وقد كانت المدن الإيطالية التى استضافت النازحين من القسطنطينية بعد سقوطها (١٤٥٣م) هى المراكز التى انطلقت منها تلك النهضة مثل "بيزا" و"جنوة" و"فلورنسا"، وقد شملت تلك النهضة العديد من المجالات: مثل الفن، والفلسفة، والجغرافيا.

السلطة أن تقوم بوظيفتها، وأنّ المقاومة النشطة ممنوعة منعاً باتاً[١].

لهذا لم تكن حالة المواطنة على ما يرام فى تلك الفترة، فحركة الإصلاح، وإن كانت قد حررت المواطن وقتها من قيوده الدينية، إلا أنها فى الوقت نفسه غلظت قيوده الدنيوية، خاصة وأن حركة الإصلاح لم تغير كثيراً فى مسألة حق الملوك الإلهى فى الحكم، فقد ظلت فكرة أن الملك اختيار الله قائمة حتى ذلك الوقت، وكل ما فى الأمر أن "مارتن لوثر" قد عدّل ترتيب السلطات المسيطرة على الفرد وقتها؛ فبعد أن كان الله، ثم الكنيسة، ثم الملك هو الترتيب المتبع، أصبحت الكنيسة تأتى بعد الملك، وأصبحت الدولة هى التى تتحكم فى رجال الدين وليس العكس.

اما إذا انتقلنا لبحث وضع المواطنة على مستوى النظرية، وكيف كان ينظر لها فى ذلك الوقت، فسنجد أنفسنا مدفوعين للحديث عن العمل الأبرز فى تلك الفترة، وهو كتاب"ستة كتب عن الدولة" الذى وضعه"جان بودان"[★] عام (١٥٧٦) وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أن "بودان" قد ذكر فيه المواطنة لأول مرة صراحة منذ قرون، حيث خصص الفصل السادس من الكتاب الأول للحديث عنها. كما أنه يحاول فى كتابه هذا أن يقدم تفسيراً علمياً للظواهر السياسية، ويسعى "لإقامة نسق سياسى قائم على المعرفة العلمية، وعلى مبادئها غير ناظر إلى قوة غيبية أو لاهوتية"[٢]، مما جعل البعض يعتبره أول كتاب يؤلف فى العلوم السياسية بشكل حقيقى.

يبدأ بودان حديثه عن المواطنة بتعريف المواطن من وجهة نظره قائلاً: "هو الإنسان الحر الذى يخضع لسيادة شخص آخر"[٣] هذا الشخص الآخر بالنسبة لكل المواطنين هو "العاهل" أو الأمير الذى يحكم. والحرية عند "بودان" لا تعنى أى شكل من أشكال الحقوق، وإنما تعنى أنه ليس عبداً لأحد فقط.كذلك لم تمنح مواطنة "بودان" المرأة شيئاً يذكر، بل إن "بودان" نفسه قد

---

(1) **Allen (John William), "A History of Political Thought in The Sixteenth Century", Taylor & Francis Group, London, 1977, P: 21**

(★) جان بودان **Jean Bodin**(١٥٣٠ – ١٥٩٦م): قانونى وسياسى وفيلسوف، كان عضواً في برلمان باريس وأستاذاً للقانون بجامعة تولوز، اشتهر بنظريته عن السيادة، هاجم العديد من أفكار العصور الوسطى السياسية والدينية، أشهر مؤلفاته: "منهج فى الفهم الميسر للتاريخ" (١٥٦٦م)، "ستة كتب عن الدولة" (١٥٧٦م).

(٢) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص:٢١١.

(3) **Bodin (Jean), "On Sovereignty: Six Books of the Commonwealth", Trans. by: M. J. Tooley, Black well, Oxford, 1955. P:59**

عبّر عن مسألة اعتباره النساء والأطفال مواطنين من باب أنهم "لا يخضعون لأحد خضوعاً مذلاً – كما هو العبد – إلا أنَّ حرياتهم وحقوقهم – خاصة سلطة التصرف فى ممتلكاتهم – تبقى محدودة بسلطة رؤساء الأسر. لهذا يمكننا إن نقول إن كل مواطن خاضع كرعية **Subject** طالما أن حريته محددة بقوة الحاكم الذى يدين له بالطاعة"[1]، أى أن "بودان" قد استخدم فكرة رؤساء الأسر(★). لصنع عملية خضوع تصاعدى من أسفل إلى أعلى بدءاً بالفرد المواطن وصولاً إلى الحاكم، تقابلها عملية سيادة تنازلية تبدأ عند الحاكم حتى تصل إلى المواطن.

بقى أن نقول إنَّ "بودان" قد شدد على أنَّ خضوع المواطنين هو خضوع تعاقدى لا قسرى فهو يؤكد أن تلك العلاقة بين الرعية والعاهل أو المواطن والدولة "هى علاقة تبادلية، وهو ما يجعلها أقرب إلى أن تكون تعاقدية[2].

نخلص مما سبق إلى أنَّ الرؤية التى قدمها "بودان" عن المواطنة لم تكن تضيف كثيراً إلى المفهوم، اللهم إلا إعادة النظر إلى المواطن بوصفه جزءاً من دولة ذات سيادة. لكن لا يمكن إنكار أنَّ الفكر السياسى الأوروبى قد خطا خطوة هامة للأمام، فقد أصبح الحديث عن الدولة، والسيادة، ونظم الحكم، والمواطنة، موجوداً من جديد بعد أن كاد أن يندثر وسط الأفكار اللاهوتية والدينية التى كانت منتشرة فى فترة العصور الوسطى، والتى كانت ترد كل ما هو سياسى إلى الدين والإرادة الإلهية، حتى بات النقاش حول المسائل السياسية عملية محفوفة بخطر السقوط فى هاوية الهرطقة، والإلحاد، والخروج من الملة.

ورغم التنوع الفكرى الذى كان موجوداً فى تلك الحقبة، إلا أنَّ الكتابات السياسية التى اهتمت بفكرة " العقد الاجتماعى" هى التى لاقت ذيوعاً وشهرة، ولعل أبرز من تحدثوا عن تلك النظرية كانوا هم "توماس هوبز" و"جون لوك"، الإنجليزيان، و"جان جاك روسو" الفرنسى. فلو بدأنا مع "توماس هوبز"، فلا شك أننا لا يمكن أن نعثر عنده على الكثير فى مجال الدفاع عن حقوق الأفراد، وتقييد سلطة الحكم، وتدعيمه بالتالى مبدأ المواطنة – كما نعثر مثلاً عند "لوك"

---

(1) Ibid., P: 60

(★) يرى "بودان" أن الدولة إنما تتكون – لا من الأفراد – وإنما من الأسر، بحيث يكون رئيس الأسرة هو صاحب السيادة داخل الأسرة، ويمارس سلطاته المطلقة على باقى أفراد الأسرة، إلا أنه خارج نطاق الأسرة هو مجرد مواطن على قدم المساواة مع باقى رؤساء الأسر، حيث يدينون بالخضوع للعاهل صاحب السيادة العليا، وبهذا تكون السيادة متدرجة من أعلى إلى أسفل.

(2) Magnette (Paul) & Long (Katya), "Citizenship: The History Of An Idea", Trans. By Katya Long, 2nd (ed), E. C. P. R Press. London, 2005, P:67

أو عند "روسو" فيما بعد – إذ المشهور عنه أنه من أنصار السلطة المطلقة"[١]. فقد قدم "هوبز" تصوراً لعالم من الفوضى والهمجية فيماقبل إبرام العقد، بحيث تكون هناك حالة "حرب الجميع ضد الجميع" كما أسماها هو[★]. وقد برر "هوبز" وجود مثل تلك الحالة العدائية بوجود "الحقوق المطلقة" يقول "هوبز" واصفاً معنى وجود تلك الحقوق المطلقة:

"إن وجود تلك الحالة يستتبع أن كل إنسان لديه الحق فى كل شئ، حتى إنه لديه الحق فى جسد كل إنسان آخر، ولذلك فإن بقاء تلك الحقوق الطبيعية لكل إنسان فى كل شئ حوله، يعنى عدم وجود أمان لأى شخص، مهما كان قوياً أو ذكياً، لكى يعيش حتى نهاية عمره الذى كان من الممكن أن يعيشه وفقاً للطبيعة"[٢].

يمكننا إذن أن نقول إنَّ المواطنة عند "هوبز" ليست بعيدة فى مضمونها عن تلك المواطنة التى قدمها لنا "جان بودان" من قبل، حيث المواطن فى كلا الحالتين ليس أكثر من رعية لا دور له فى الحكم، ولا حقوق تذكر، اللهم إلا الحقوق التى تفرقه عن الأجنبى عند "بودان"، وحق الحماية والأمن عند "هوبز"، أما المشاركة فى الحكم، أو اختيار الحكام، أو الاعتراض على السلطة، أو سن القوانين.. الخ. فتلك أمور لا يعرفها المواطن عند "بودان" أو هوبز"، فهو مواطن سلبى.

أما إذا انتقلنا إلى "جون لوك"، فسنجده قد قدم رؤية غاية فى النضج لمفهوم المواطنة، حيث إنه دعم دور المواطنين فى صيغة العقد الخاصة به، فرفض فكرة "هوبز" التى جعلت الحاكم خارج إطار التعاقد، مما جعله غير مسؤول أمام المواطنين، وأكد لوك" على أنَّ طرفى العقد هما المواطنون من جانب، ومن يختارونه كحاكم من جانب آخر، مما يعنى أن الحاكم مسؤول أمام المواطنين، كذلك فقد ناصر "لوك" الحرية الفردية؛ ودافع عن الحقوق الطبيعية للأفراد داخل الدولة ولخصها فى ثلاثة: حق الحياة – حق الحرية – حق التملك؛ واعتبرها خطوطاً حمراء لا يجوز للدولة أن تتخطاها؛ بل إنه اعتبر أن وظيفة الدولة الأولى هى الدفاع والمحافظة على تلك الحقوق، فهو يرى" أن المبرر الأخلاقى الوحيد لوجود أى حكومة هو تحريرها للأفراد من القيود الاقتصادية

---

(١) قايد دياب، المواطنة والعولمة، ص: ٤٥ بتصرف.

(★) ذكر هوبز هذه العبارة فى كتابه" عن المواطن ***De cive***، وهى بالإنجليزية **The War of All Against all** بينما العبارة باللاتينية **Bellum Omnium Contra Omnes**.

(2) **Hobbes (Thomas), Leviathan, "The Collected English Works Of Thomas Hobbes", edit by: William Molesworth, Vol III, Routledge& Thoemmes Press, London, 1997, P:117**

والسياسية والدينية والأخلاقية التى كبلتهم خلال قرون طويلة من الخضوع لسلطة الملوك، والنظم الإقطاعية، والأديان الرسمية"[١].وبذلك يكون"لوك" قد عمل على تصحيح مسار المواطنة، ونزع ما علق بمفهومها من شوائب خلال حقبة العصور الوسطى.

إن المواطنة التى قدمها "لوك" هنا تعد نموذجاً أولياً لمفهوم المواطنة الحديث، حيث المواطنون هم من صنع المجتمع، ولديهم حقوق طبيعية، وعليهم مسؤوليات تشريعية، وتنفيذية من خلال مؤسسات الدولة، وهم أصحاب دور إيجابى تجاه مسألة مراقبة أداء الحكومة، ومدى التزامها ببنود العقد من عدمه. وهذا النوع من المواطنة الفعالة يجعلنا نقول إن "لوك" قد استطاع أن يعيد المنظور الإيجابى للمواطنة التى كانت قائمة فى دولة المدينة اليونانية القديمة، ولكن بصورة أكثر منهجية وإيجابية.

أما الفيلسوف الفرنسى "جان جاك روسو" فقد دعم المواطنة ولكن من منظور آخر، فقد ركز "روسو"على مسألة واجبات المواطن ومسؤولياته بوصفه مشاركاً فى صنع المجتمع عن طريق العقد الاجتماعى، فالشعب الذى أنشأ المجتمع لديه "الإرادة العامة"(★) التى تعبر عن الصالح العام، بحيث إنه "إذا اعتبر عدد من الناس مجتمعين أنفسهم جسداً واحداً، لا تكون لهم إلا إرادة واحدة تنصب على المحافظة عليهم وعلى رفاهيتهم، عندئذ تكون بواعث الحيوية فى الدولة قوية وبسيطة." [٢]. أى أن "روسو" لا يشجع المواطنين على التصرف بإيجابية فقط، وإنما يعدّهم من لحظة إنشاء المجتمع الدعامة الرئيسة المحركة له عن طريق الإرادة العامة. وقد تجاوز "روسو" "لوك" بأنه لم يكتفِ بمطالبة المواطنين أن يكونوا إيجابيين، بل وشدد على أن تكون مواطنتهم – المتمثلة فى مشاركتهم – فى صورة مباشرة، لأنه يرى أن الشعب هو صاحب السيادة، "وليس فى وسعه أن يتنازل عن السيادة "[٣]، كما أن تلك السيادة لا تتجزأ فإما أن تكون موجودة كاملة أو لا تكون هناك سيادة من الأصل. لهذا هاجم "روسو" فكرة "التمثيل النيابى"(★★). فالمواطن عند "روسو" يتحمل كل السلطات الممكنة فى الدولة،

---

(1) **Ranney (Austin), "Governing and Introduction to Political Science", 6th(ed.), Prentice Hall Inc. New Jersey, 1993, P: 361**

(★) الإرادة العامة **La Volonté Générale**: هى الصورة المعبرة عن السيادة، وهى تختلف فى رأى روسو عن إرادة المجموع، حيث إن تلك الأخيرة ما هى إلا مجموع إرادات الأفراد، أما الإرادة العامة فهى التعبير الشرعى عن الشعب الذى أنشأ العقد، وأى قانون فى الدولة ما هو إلا فعل تلك الإرادة، التى هى إرادة الشعب كله.

(٢) جان جاك روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٠٢.

(٣) على عبد المعطى محمد، الفكر السياسى الغربى، ص ٣٠٢.

(★★) التمثيل النيابى **Representation** تعبير عن الديمقراطية غير المباشرة بأن ينتخب الشعب من يمثله فى مؤسسات الحكم.

ولا يجوز له أن يتنازل عن سلطاته، أو أن يقتسمها لأنها دائماً تكون فى صورة عامة أو لا تكون.

والخلاصة إن "روسو" كان يرى المواطنة عملية إيجابية من الألف إلى الياء، غير أنه – على عكس "لوك" – رأى أن المواطن يؤدى دوره ضمن المجموع الكلى للشعب، فالدولة عند "روسو" هى الهدف الأسمى الذى سعى إليه الأفراد، وهى من جعلت منهم مواطنين، لذلك أوْلى أهمية لمسألة المحافظة على الدولة عن طريق التزام المواطنين بالعقد. فروسو يرى أن التزام المواطنين – وإن كان يشكل نوعاً من القيود عليهم – إلا أنه يعد قيداً عادلاً، فالناس "سيعقدون عقداً مع بعضهم البعض لكى يخضعوا لسلطة القانون وحدها دون سواها[1].

خامساً ـ مواطنة الحقوق(★):

يرجع مفهوم مواطنة الحقوق إلى قرابة قرنين من الزمان: من منتصف القرن الثامن عشر إلىّ منتصف القرن العشرين، وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشرتأثر مفهوم المواطنة بالعديد من الأحداث السياسية التى ساعدت على تشكيله فى تلك الصورة الحقوقية. ولعل الحدث الأهم فى أوروبا خلال تلك الفترة هو قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩م)، والتى اهتمت بمسألة المواطنة كجزء لا يتجزأ عن مبادئ الدولة القومية. وقد صاغت الثورة الفرنسية فكرة المواطنة فى صورة حقيقية عندما قدمت مبادئها فى بنود مرتبة أطلقت عليها اسم:"إعلان حقوق الإنسان والمواطن"(★★).

والحقيقة إن مفهوم المواطنة وحقوقها قد انتشر بمساعدة رجال الطبقة البرجوازية الرأسمالية والتى كانت قد قويت شوكتها فى أوروبا منذ نجاح الثورة المجيدة(١٦٨٨م) والتى قامت تلك الطبقة بها ضد الملك جيمس الثانى، مما صبغ هذا المفهوم الحقوقى للمواطنة بصبغة فردية ليبرالية ظلت تلازمه حتى القرن العشرين. كذلك فقد استلهم التيار الليبرالى فى تعامله مع المواطنة الحقوقية أفكار ومبادئ الفيلسوف الإنجليزى "جون لوك" بخصوص مسألة "دولة الحد الأدنى"، أو الدولة التى تسهر على توفير حقوق المواطنين،وتحرص على

---

(١) حسن شحاته سعفان، أساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٦٦.

(★) **Citizenship of The Rights**.

(★★) **"Declaration of The Rights of Man and Of The Citizen"** وهو من أهم وثائق الحقوق التى وضعتها الثورة الفرنسية، وضعته الجمعية التأسيسية الوطنية **National Assembly** فى أغسطس ١٧٨٩م، للتعريف بالحقوق الفردية والجماعية للأمة، ويتكون من ديباجة و١٧ بنداً، وهو يعبر عن أفكار فترة التنوير، ويدافع عن الحقوق الفردية، والحريات العامة. والإعلان بكامله مذكور فى

Paine (Thomas), "Rights of Man", Dover Thrift, Inc., New York, 1999, pp: 65- 67

سيادة القانون دون أن تتدخل فى حياة الأفراد أو اختياراتهم."فبالنسبة للبيرالية الكلاسيكية، كانت الحكومة هى العدو الأول لحقوق الإنسان"[١]. وأصبح شعار الليبراليين: "الحكومة التى تحكم أقل.. تحكم أفضل"[★]. فكلما ابتعدتْ الدولة عن التدخل فى شؤون الأفراد، كانت تقوم بعملها على الوجه الأكمل من وجهة نظرهم.

وقد شهدت فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين توسعاً فى مفهوم المواطنة الحقوقية؛ وعلى الرغم من أن هذا التحول الكمى لم يكن على أرض الواقع بمثاليته نفسها فى النصوص القانونية والدستورية، إلا إنَّ ذلك لم يَحُل دون أن تصبح المواطنة – ولو نظرياً – من حق كل الأفراد. وبينما كان الحديث عن الحقوق فى بدايات القرن التاسع عشر لا يتعدى بعض الحقوق السلبية التى تعبر عن الحرية بمختلف صورها، أصبحت الحقوق فى القرن العشرين تعنى المفهوم الإيجابى لها، أى ما يجب على الدولة أن تقدمه للمواطنين، وأصبح هناك فرق بين:الحريات المدنية **Civil Liberties** التى تعنى "الحماية الدستورية للأفراد والآراء والملكية ضد التدخل الاستبدادى للحكومة والتى تتضمن الحماية المعتادة؛ كحماية حرية الرأى، وحرية الصحافة، وحرية العقيدة، والحماية من صور الاعتقال والعقاب الإستبدادى". وبين ما يسمى من جانب آخر بالحقوق المدنية **Civil Rights** والتى تعنى "الخدمات المؤمنة قانونياً والتى تقدمها الحكومة، وتتضمن التعليم، والرعاية الصحية ضد المرض والجوع، والدعم المالى فى حالات البطالة والتقدم فى العمر"[٢].ومن ثم بدأ يظهر فى الأفق مفهوم "دولة الرفاهية[★★]. خاصة بعد الأضرار التى عاشتها الشعوب الأوروبية جرّاء تطبيق الرأسمالية، والتى زادت من فقر الطبقات الفقيرة.

وقد لاقى مفهوم مواطنة الحقوق فى تلك الفترة رواجاً شديداً، بحيث أصبحت الغالبية العظمى من الناس تفهم المواطنة بوصفها حقوقاً للمواطن على الدولة. "بل إنَّ المحكمة

---

(1) Ranney, A., "Governing and Introduction to Political Science", P: 361.

(★) هى ترجمة لعبارة: ***"The Government is Best Which Governs Least"*** ويعتبر أصل تلك العبارة مجهولا تقريباً، إلا أنها تنسب أحياناً إلى الرئيس الأمريكى الأسبق توماس جيفرسون **Thomas Jefferson** الذى كان ذا ميول ليبرالية فردية معروفة.

(2) Ibid., P: 361.

(★★)دولة الرفاهية (أو الرفاهة) **The Welfare State**: تعنى أن تتدخل الدولة لمساعدة الطبقات الأكثر فقراً أو العناصر الأكثر احتياجاً للمساعدة لتصل بهم إلى الحد الأدنى من مستويات العيش الكريم.

العليا(★) فى الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت حكماً فى عام ١٩٥٠ ذهبت فيه إلى أن المواطنة هى "الحق فى الحصول على الحقوق"(١).

وفى ظل هذا الخضَمَّ الواسع من الجدل، اندفعت التيارات النسوية **Feminism** للمطالبة بحقوق المواطنة للمرأة.كذلك فقد سعت التيارات المناهضة للتمييز العنصرى(★★) والدينى للدفاع عن حقوق الأقليات المختلفة داخل المجتمع تحت مظلة المواطنة، مطالبة بمعاملة متساوية من قبل الدولة تجاه الفئات المختلفة من المواطنين بغض النظر عن النوع، أو الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الحالة الاجتماعية، أو الوضع الاقتصادى.

غير أنَّ فكرة الحقوق على الرغم مما قدمته للمواطنة من تطوير فى بنيتها وفحواها، إلا أنها خلقت نوعاً من المشكلات المزمنة للمواطنة؛ فالباحث فى مسألة الحقوق لا يسعه أن ينكر ما تحويه فكرة الحقوق من تعارض داخلى بحيث يستعصى أحياناً على الباحث أن يهتدى إلى الطريق المناسب لحلها(★★★). من هنا ندرك أن فكرة مواطنة الحقوق لا تزال موضع بحث ودراسة بغرض الوصول إلى أنسب طرق تطبيقها دون أن يجور أحد على حقوق الآخرين.

(★) المحكمة العليا **Superme Court**: أعلى هيئة قضائية فى الولايات المتحدة الأمريكية، تتكون من رئيس المحكمة، وثمانية قضاة آخرين، يعينهم جميعاً رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة أغلبية مجلس الشيوخ، ويبقون فى مناصبهم مدى الحياة ما لم يستقيلوا أو يتقاعدوا لظروف صحية، أو يدانوا فى جريمة. وتتولى المحكمة العليا النظر فى مسائل محددة لها بموجب الدستور والقوانين.

(١) قايد دياب، المواطنة والعولمة، ص: ٢٨٦.

(★★)التمييز العنصرى **Racial Discrimination**: هى التفرقة بين البشر على أساس العرق أو الأصل العرقى وتظهر فى التوظيف والملكية الخاصة، أو تقديم السلع والخدمات، أو دخول الأماكن العامة، وتشمل السلوك العدوانى ضد عرق بعينه. أبرز أمثلة ذلك التفرقة ضد السود فى كل من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.

(★★★)فمسألة حقوق الطفل– مثلاً – تطرح تساؤلاً هاماً عن العمر الذى تبدأ فيه الحقوق: وهل مقصود بالطفل هنا المولود منذ لحظة ميلاده أم قبل ذلك (الجنين)؟ وماذا لو رغبت أم فى ممارسة حقها فى أن تجهض نفسها، ألا يتعارض ذلك مع حق مواطن آخر فى الحياة (الجنين)؟

سادساً - المواطنة العالمية(★):

الواقع أن مفهوم المواطنة قد ارتبط منذ عصر النهضة بمفهوم الدولة القومية القطرية(★★)، أى تلك الدولة التى تتألف من شعب ينتمى الجزء الأكبر منه إلى ثقافة واحدة، ويتحدثون لغة واحدة، وربما يدينون بعقيدة واحدة، ولهم تاريخ مشترك. كما أن تلك الدولة لها حدود معروفة ومعترف بها دولياً، مما يجعل المواطنة صفة يحملها أحد أبناء تلك الدولة، ويعد أجنبياً فى باقى دول العالم (إلا لو كان يحمل أكثر من جنسية). حتى تلك الدولة التى تعد متعددة الثقافات والأعراق – مثل الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال – فإنها تعمل على تحويل كل من ينضم إلى مواطنيها إلى ابن من أبناء ثقافتها السائدة عن طريق صنع خليط من الثقافات الواردة لتكوين ثقافة موحدة للدولة، يصبح المواطن منتمياً لها، حتى لو كان يحمل جذوراً ثقافية مختلفة.

وقد ظلت المواطنة على تلك الصورة – ولا تزال فى العديد من البلدان – حتى ظهور العولمة في نهاية القرن العشرين، حيث أصبحت فكرة التحول نحو العالم فكرة مألوفة ومستساغة. وعلى الرغم من أن فكرة العولمة لم يكن لها وجود حقيقى فى أرض الواقع إلا فى أواخر القرن العشرين، إلا أنَّ خطوات تخطى نموذج الدولة القطرية قد بدأت من أوائل النصف الثانى من القرن نفسه؛ حيث بدأت تظهر تكتلات سياسية واقتصاديةوعسكرية تضم العديد من الدول الكبرى، مثل حلف "ناتو" (١٩٤٩م)، وحلف "وارسو" (١٩٥٥م)، والاتحاد الأوروبى (١٩٥٧م)، واتحاد الدول الأمريكية (١٩٤٨م)..الخ(★★★) .وقد عملت تلك التكتلات على توحيد وربط الدول القطرية الداخلة فيها، وأضحى مواطنو تلك الدول يتمتعون بامتيازات وحقوق تقترب أحياناً من حقوق المواطنة التى يحوزونها فى بلادهم عند ذهابهم لدولة من الدول الأخرى المنضمة التكتل نفسه.

(★) **Cosmopolitan Citizenship**

وللمزيد عن علاقة المواطنة بالعولمة، ومفهوم "المواطنة العولمية" انظر الفصل الخامس من البحث.

(★★)نقصد بالدولة القطرية هنا تلك الدولة المحددة أراضيها بحدود سياسية معترف بها دولياً، والتى تفصلها بوضوح عن باقى دول العالم، وهى تمثل النواة الأولى لأى إتحاد إقليمى أو قارى أو عالمى.

(★★★)**حلف الناتو**شمال الأطلنطى**NATO**: حلف عسكرى، أُنشئ بعد الحرب العالمية الثانية من دول المعسكر الغربى، مقر الحزب ببروكسيل، وهو مدعوم عسكرياً من الدول الأعضاء. للحلف دول صديقة منهم مصر.

حلف وارسو Warsaw: ويسمى اتفاقية الصداقة والتعاون والمساعدة، أُنشئ من دول المعسكر الشرقى الشيوعى لمواجهة تهديدات حلف الناتو، انحل الحلف مع انتهاء الحرب الباردة يوليو ١٩٩١.

اتحاد الدول الأمريكية (منظمة البلدان الأمريكية) **Organization OF American States**: مقرها واشنطن، وتتألف من ٣٥ دولة من قارتى أمريكا الشمالية والجنوبية، تهدف إلى توطيد الديمقراطية فى القارتين، ووضع نظام للسلام والعدالة، والدفاع عن حقوق الإنسان، والحد من التسلح وتعزيز التجارة بين الأعضاء.

ولعل أبرز أزمات المواطنة كانت "أزمة الهوية"(★) حيث لم يعد المواطن المنتمى لدولة ما داخلة فى تكتل أكبر يعرف بالضبط كيف وإلى من ينتمى، خاصة حين يكون التكتل السابق بين دول مختلفة اللغة، والثقافة، والدين، بشكل يجعل البعض منها يتشكك فى أن باقى الدول تريد فرض سيطرتها الثقافية عليها،كما واجهت المواطنة أزمة أخرى وهى أزمة الدولة نفسها مع العولمة، فالمواطنة كانت تتعامل على الدوام مع الدولة بوصفها المسيطرة على كل الأمور، إلا أن تلك السيطرة قد ضعفت فى ظل نظام العولمة، حيث "أصبحت الدول العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية، والاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، ومشكلات البيئة العالمية، والتجارة العالمية فى الأسهم والسندات"(١).

وفى ظل هذا الصراع بين الدولة القومية والعولمة، زاد دعم الدول لمفهوم المواطنة الحقوقى، وإنكار وجود مفهوم عالمى للمواطنة صالح للتطبيق، لكنَّ ذلك فى النهاية لم يحل دون انتشار مفهوم المواطنة العالمية، فقد "أصبحت للملايين ولاءات تماثل – لا بل ربما فاقت – مشاعر التآزر القومى التى أسبغت فى السابق الشرعية على سيادة الدولة... وفى الوقت ذاته أسهمت العولمة فى تعزيز انتماءات على نطاق محلى أضيق – مثلاً – فيما بين السكان الأصليين، والمجموعات العرقية"(٢). وأصبح هناك مفهوم جديد للانتماء –ليس فقط فيما وراء الدولة – وإنما أيضاً فى إطار ما دون الدولة، بمعنى أن تكون هناك روابط محلية أو حكومات إقليمية داخل الدولة تنشط بشكل مستقل عن الدولة الأم، وهى الظاهرة التى انتشرت بشكل كبير منذ ظهور نظام العولمة(★★).

كذلك فقد أصبحت ممارسات التكتلات والاتحادات الإقليمية والعالمية هى الأكثر تأثيراً فى حياة المواطن اليوم بشكل يجعلنا نقول إن المواطنة المتخطية للدولة أصبحت حقيقة واقعة برغم مقاومة الدول القومية لها، "فمن ناحية تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمى، وتنامت

(★) أزمة الهوية **Identity Crisis**: مفهوم سياسى يعبر عن عدم قدرة الفرد على تحديد انتمائه لدولة أو أمة بعينها، وهو عادة يحدث لمن ينتمون إلى جذور ثقافية مختلفة، أو من ينتمون لأكثر من كيان سياسى.

(١) جون بيليس، "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة: مجموعة من الباحثين، مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٤، ص ٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص: ٤٥.

(★★) "أصبح لعدد من الأقاليم الكندية والصينية ومعظم الولايات الفيدرالية الأمريكية، اليوم بعثات دبلوماسية خاصة خارج هذه الدول، تعمل باستقلال نسبى عن سفارات دولها فى العالم، وفى أوروبا تحتفظ نحو خمسين حكومة أقليمية (محلية) فى سبع عشرة دولة الآن بروابط مباشرة من خلال "جمعية الأقاليم الأوروبية"و" لجنة الاتحاد الأوروبى للأقاليم" (للمزيد انظر المرجع السابق، ص: ٤٨).

(ولوبدرجات متفاوتة) فى كل أصقاع العالم من منطقة البحر الكاريبى(★) إلى جنوب شرق آسيا. وزاد عدد تلك الإتفاقات فى مجموعها إلى مائة اتفاق أبرمت منذ عام ١٩٤٥م، وقد أبرم تسعة وعشرون اتفاقاً منها بين عامى ١٩٩٢ – ١٩٩٥م، كما أن أكثر المنظمات الإقليمية تطوراً وهو الاتحاد الأوروبى قد أصدر نحو عشرين ألف إجراء تنظيمى فى هذا النطاق"(١). ومن ناحية أخرى فإن النجاح الذى حققته تلك الاتحادات – وعلى رأسها الإتحاد الأوروبى – شجع عدداً من الباحثين، بل والأفراد العاديين، على المطالبة بتكرار النموذج نفسه فى مناطق أخرى من العالم، خاصة تلك التى تمتلك مقومات التوحد مثل دول أمريكا الجنوبية – ودول العالم العربى – ودول شرق آسيا.

غير أنَّ البحث فى مفهوم المواطنة العالمية لا يزال مستمراً، ومن الخطأ أن نصدر حكماً عليه الآن، ورغم أن البعض قد رأى أن العصر القادم هو عصر الإتحاد والتكتل والكيانات الكبيرة، وبالتالى عصر المواطنة العالمية، إلا أنَّ ما يحدث فى العالم من أحداث متسارعة إنما يُنبئ بأن توقع القادم مسألة محفوفة بالمخاطر؛ فما هو ممكن اليوم قد يصبح مستحيلاً غداً، خاصة وأن معظم بلدان العالم الآن لا تزال تعيش مفهوم الدولة القومية، وترفض بشدة أى إشارة للتحول نحو أى نظام سياسى آخر، وبالتالى فرصة تحول المفهوم الحقوقى للمواطنة المهيمن الآن إلى صورة المواطنة العالمية باتت ضعيفة، على الأقل فى الوقت الحالى.

(★) البحر الكاريبى **Caribbean sea**: وهو البحر الذى يضم جزر أمريكا الوسطى، وهو يقع ما بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وهو يضم عدداً من الدول اللاتينية مثل "جامايكا"، و"هاييتى"، و"جزر الدومنيكان".

(١) جون بيليس، عولمة السياسة العالمية، ص ٤٨ – ٤٩.

تعقيــب:

نحاول فى هذا التعقيب الإجابة بإيجاز عن التساؤل المطروح فى هذا البحث عن: ما المراحل الزمنية التى مر بها مفهوم المواطنة ؟ وما السمات التى تميزت بها كل مرحلة من تلك المراحل؟ وما الإيجابيات والسلبيات التى ظهرت فى كل واحدة منها؟

يمكننا أن نقول إنَّ المواطنة قد مرت بست مراحل تاريخية كونت ستة مفاهيم مختلفة، كما يلى:

- **مواطنــة دولــة المدينــة:** وهو المفهوم الذى ساد فى الحقبة اليونانية الرومانية، وقد تميز هذا المفهوم بتركيزه على قيم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين على قاعدة المواطنة، غير أن هذا المفهوم لم يشمل إلا فئة قليلة ممن يستحقون صفة المواطنة.
- **مواطنة الإيمان:** وهو المفهوم الذى ساد فى الحقبة الإسلامية والمسيحية فى أوائل فترة العصور الوسطى، حيث المواطن هو الفرد المنتمى للعقيدة السائدة فى الدولة. وتميز هذا المفهوم بعدم التزامه بحدود الدولة، وإنما كان ذا صفة عالمية بحيث يشمل كل من ينتمى للعقيدة السائدة فى أى مكان.
- **مواطنة المدن المستقلة:** وهى التى سادت فى المدن التجارية فى جنوب أوروبا – وتحديداً فى إيطاليا – فى فترة العصور الوسطى، حيث كانت تعنى الحصول على امتيازات مدفوعة الأجر تُمكن التجار من البيع، والشراء، والزواج، والطلاق، والسفر، وغيرها دون الحصول على إذن أو تصريح من السيد الإقطاعى وفقاً للنظام الذى كان سائداً حينذاك.
- **المواطنــة التعاقديــة:** وهو المفهوم الذى ساد بدءاً من عصر النهضة، والذى كان يقوم على فكرة العقد الاجتماعى التى كانت رائجة فى ذلك الحين. كما أن هذا المفهوم قد ارتبط بفكرة الدولة القومية، والذى ظل مرتبطاً بها حتى ظهور المفهوم العالمى للمواطنة بعد ذلك بأربعة قرون.
- **مواطنــة الحقــوق:** وهو المفهوم الذى ساد منذ منتصف القرن الثامن عشر وارتبط بفكرة الحقوق. وقد تلقى هذا المفهوم دعماً قوياً من الثورة الفرنسية التى تبنت فكرة حقوق المواطنة، غير أن هذا المفهوم قد ارتبط بفكرة الدولة القومية بصورة عجز معها عن حل المشكلات العرقية والثقافية.

❖ **المواطنة العالمية:** هو المفهوم الذى يعبر عن صور للمواطنة تتخطى الدولة القومية القطرية إلى حيز أوسع – أو حتى أضيق – وذلك بالانتماء لكيانات جديدة وتفضيلها على الانتماء القومى.وقد تأثر هذا النموذج العالمى للمواطنة بقوة بفكرة العولمة منذ ظهورها.

يمكننا مما سبق أن نقول:

- إن مفهوم المواطنة طوال تاريخه الطويل قد ظهر بأكثر من صورة واحدة في كل حقبة زمنية، وذلك بحسب ما تضمنه من قيم سياسية وأخلاقية فى كل مرحلة من المراحل التى مر بها.
- تعد المشاركة كقيمة سياسية وأخلاقية هى المفهوم المحورى بالنسبة للمواطنة طوال تاريخها، والامتياز الأسمى الذى يحصل عليه كل من يحمل صفة "مواطن".

المصادر والمراجع:

- ابن تيمية، "الخلافة والملك: من رسائل شيخ الإسلام"، تحقيق: حماد سلامة، ط٢، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٩٤
- أحمد أمين، "ضحى الإسلام"، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٧
- أرسطوطاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفى السيد، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧
- توفيق حسن فرج، "القانون الرومانى"، الدار الجامعية للنشر، بيروت،١٩٨٥
- جان جاك روسو، "العقد الاجتماعى"، ترجمة: عبد الكريم أحمد، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٠
- جورج سباين، "تطور الفكر السياسى"، ترجمة: حسن جلال العروسى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤
- جون بيليس، "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة: مجموعة من الباحثين، مركز الخليج للأبحاث، دبى، ٢٠٠٤
- حسن شحاته سعفان، "أساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩
- حورية توفيق مجاهد، "الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده"، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٦
- عبد الرحمن الشيزرى، "المنهج المسلوك فى سياسة الملوك"، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٧
- على خليفة الكوارى، "المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١
- على عبد المعطى محمد، "الفكر السياسى الغربى"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠
- قايد دياب، "المواطنة والعولمة: تساؤلات الزمن الصعب"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧
- كلايف بل،"المدنية"، ترجمة: محمود محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ن)
- كمال السعيد حبيب، "الأقليات والسياسة فى الخبرة الإسلامية: من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٢
- ماهر عبد القادر وحربى عباس عطيتو، "دراسات فى فلسفة العصور الوسطى"، دار

المعرفة الجامعية الإسكندرية، (د.ت)
- هيثم مناع، "المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧
- Allen (John William), "*A History of Political Thought in the Sixteenth Century*", Taylor & Francis Group, London, 1977
- Bodin (Jean), "*On Sovereignty: Six Books of the Commonwealth*", Trans. by: M. J. Tooley, Black well, Oxford, 1955
- Canning (Joseph), "*A History of Medieval Political Thought*", Routledge, London& New York, 1996
- Catlin (George), "*A History of the Political Philosophers*", George Allen& Unwin Ltd., London, 1950
- Hobbes (Thomas), Leviathan, "*The Collected English Works Of Thomas Hobbes*", edit by: William Molesworth, Routledge& Thoemmes Press, London, 1997
- Jones (Philip), "*The Italian City - State*", Oxford University Press, Oxford, 1997
- Lewis, B, "*Islam and Liberal Democracy: A Historical Overview*". Journal of Democracy, Vol. 7, N2, April 1996,PP:52-63
- Magnette (Paul) & Long (Katya), "*Citizenship: The History of an Idea*", Trans. By Katya Long, 2nd (ed.), E. C. P. R Press. London, 2005
- Marsilius of Padua, "*The Defender of the Peace*", Trans. by: Annabel Brett, Cambridge University Press, 2005
- Nicolet (Claude),"*The World of the Citizen in Republican*", Trans. by: P. S. Falla. University Of California Press, California, 1989
- Paine (Thomas), "*Rights of Man*", Dover Thrift, Inc., New York, 1999
- Ranney (Austin), "*Governing and Introduction to Political Science*", 6th (ed.), Prentice Hall Inc., New Jersey, 1993
- St. Augustine, "*City of God*", Trans. By: Henery Bettenson, Penguin Classics, London, 2003
- *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th (ed.), Encyclopaedia Britannica Inc. London, 2002
- *The Routledge Dictionary of Politics*, edit. by: D. Robertson. 3rd (ed), Routledge, London & New York, 2004